

(أَل) فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ
دراسة في اتجاهات الفكر النحوي العربي

الدكتور حمدي الجبالي
جامعة النجاح الوطنية
كلية الآداب " قسم اللغة العربية "

الملخص

لَمَّا كَانَتْ (أَل) وَاسِعَةَ الدَّوْرَانِ فِي الْاِسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ، وَعُرْضَةً لِلتَّوَسُّعِ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ، وَكَانَ كَثِيرًا مِنْ الْأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ مَبْنِيًّا عَلَيْهَا؛ أَفَاضَ النَّحْوِيُّونَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ ذَلِكَ، وَتَوَسَّعُوا فِيهِ، فَجَاءَ هَذَا الْبَحْثُ لِيَدْرَسَ مَا وَقَعَ بَيْنَهُمْ مِنْ خِلَافٍ فِي الْبِنَى وَالْأَمْطِ الْتَرْكِيْبِيَّةِ الَّتِي دَخَلَتْ فِيهَا (أَل)، أَوْ كَانَ لَهَا مَجْمَعٌ صِلَةٌ.

"AL" in Arabic Speech
A Study in the Approaches of Arabic Syntactical Thought

Since (AL) is abundantly recurrent in syntax, widely used by grammarians and many rules of Syntax were based upon it, grammarians talked exhaustively about that. Consequently, this research was conducted to assign the cases of dispute in terms of structures and/or expressions that contain (AL) or even have relations with it.

بسم الله الرحمن الرحيم

(أل) في الكلام العربي دراسة في اتجاهات الفكر النحوي العربي

مدخل

لا يخفى أن كثيراً من الأحكام النحوية، وإثبات القواعد الكلية والمجزئية، مبني على التعريف والتنكير، فهما مما يكثر دوره في أبواب العربية.

ولما كانت (أل) ذات حضور دائم في بنى كثيرة من بنى العربية، واسعة الدوران في الاستعمال اللغوي، كانت عرضة للتوسيع والتغيير في استعمالهم، وهذا أدى، بالضرورة، إلى أن أفاض النحويون في الحديث عن ذلك، وتوسعوا فيه، حتى إننا لا نكاد نجد باباً من أبواب النحو إلا وفيه حديث لهم في (أل).

وغاية هذا البحث هنا هي دراسة ما وقع بين النحاة من خلاف في (أل)، وفي البنى والأنماط التركيبية التي دخلت فيها، أو كان لها بما صلة؛ رجاء الكشف عن تلك الخلافات. وظاهرة ك (أل)، هذا شأنها في الدوران والشيوخ، حديرة أن تكون موضع نقاش، وبحث بين يدي القارئ.

وهذا البحث لا يسوق الأحكام النحوية التي ل (أل) كافة، بل الغاية منه تناول (أل) من تلك الزاوية الخلافية؛ لأنه ليس بين من عرضوا للخلاف النحوي أحد اعتمى بما على نحو مخصوص، أو فرغ لها جهداً مستقلاً، استوعب أحكامها النحوية¹، فبين مواضع الخلاف، وأثر ذلك في اتجاهات الفكر النحوي العربي.

وقد ساق الباحث مادة الخلاف ومواضعه وفق الأبواب النحوية، وحاول ما استطاع، أن يتجنب تكرار الظاهرة، وإعادة مواضع الخلاف فيها، في كل باب نحوي تدخل فيه، وأن يكون هذا البحث مستوعباً لمادة الخلاف في (أل). ولكنه لا يدعي الإحاطة، إذ ذلك شيء متعذر، والكمال لله تعالى وحده.

أما بعد، فيمكن لنا أن نلتمس مظاهر الخلاف في (أل) في القضايا الآتية:

أولاً: المعارف؛ المعرف ب (أل)، والعلم، والموصول.

ثانياً: المنقوص.

ثالثاً: الممنوع من الصرف.

رابعاً: المبتدأ والخبر ونواسخهما.

خامساً: المنصوبات؛ المصدر (المفعول المطلق)، والمفعول له، والمفعول فيه، والمستثنى، والحال، والتمييز، والمنادي.

سادساً: المحرور؛ المحرور بحرف جر، والمحرور بالإضافة.

سابعاً: التوابع.

ثامناً: نعم وبئس.

¹ قال المرادي في الحنى الداني ص 193: " اعلم أن من جعل حرف التعريف ثانياً وهمزته أصلية عبر عنه ب (أل)، ولا يحسن أن يقول: الألف واللام ... ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عبر باللام ... ومن جعل حرف التعريف ثانياً وهمزته همزة وصل زائدة، فله أن يقول (أل)، وأن يقول: الألف واللام. وقد وقع في كتاب سيبويه بالأمرين. ولكن الأول أقيس."

² لا ريب في أن بعض القدماء، ممن صنف في حروف المعاني، كالمرازمي، والمالقي، وابن هشام، وغيرهم، قد أفردوا (أل) في تصنيفهم، غير أن حديثهم عنها لم يكن محصوراً في مسائلها الخلافية، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة.

تاسعاً: ما يعمل من الأسماءِ عملَ الفعلِ؛ المصدرُ، اسمُ الفاعلِ، اسمُ التفضيلِ، الصِّفةُ المُشَبَّهَةُ.

عاشراً: بابُ الإخبارِ.

حادي عشر: الحكايةُ.

ثاني عشر: التخلُّصُ من السَّاكنينِ.

أولاً: المعارفُ

(1) المَعْرِفُ ب (أل)²:

تعرُّضُ هذه المُباحِثَةُ المَعْرِفَ ب (أل) بصفتهِ أحدَ المعارفِ السِّتَّةِ، وهي بالإضافةِ إليه: المضمَّرُ، واسمُ الإشارةِ، والعلمُ، والمضافُ إلى معرفةٍ، والموصولُ، وتسوقُ ما يتصلُّ بالمَعْرِفِ ب (أل) من مسائلٍ خلافيةٍ.

أ. ذكر أبو حيان³ أنَّ المعرفةَ هي الاسمُ الموضوعُ على أن يخصَّ واحداً من جنسه، وتابعه الجرجاني⁴، فقال: "المعرفةُ ما وُضِعَ ليدلَّ على شيءٍ بعينه"، والكفويُّ الذي عمم، فجعلَ هذه التعريفَ من اصطلاحاتِ النحاة، إذ قال⁵: "المعرفةُ في اصطلاحِ النحاة: كلُّ اسمٍ خصَّ واحداً بعينه من جنسه، فهو المعرفةُ"، غيرَ أنَّ ابنَ مالكَ خالفَ، وذهبَ إلى أنَّه لا يمكنُ حدُّ المعرفةِ؛ لأنَّ منها، وهو المَعْرِفُ ب (أل) الجنسيةُ، ما يكونُ معرفةً معنًى، نكرةً لفظاً، والعكسُ⁶، ولعلَّ هذا ما دفعَ الأشمونيَّ للقولِ⁷: "من تعرَّضَ لحدِّ المعرفةِ عجزَ عن الوصولِ إليه دونَ استدراكِ عليه"، مُلمحاً إلى صعوبةِ ذلك، واستحالةِ وضعِ حدِّ قاطعٍ مانعٍ لها، دونَ أنْ يعتورَ حدُّها نقصٌ.

ب. واختلفوا في أعرفِ المعارفِ، هل هو ما فيه (أل)، أو غيره⁸؟ فقال بعضهم: أعرفُها ما فيه (أل)؛ لأنَّه وُضِعَ لتعريفه أداةٌ، وغيره لم توضعَ له أداةٌ. وقال آخرون: غيره أعرفُ منه⁹.

ج. ثمَّ اختلفوا: أيُّهما أعرفُ، أهو المَعْرِفُ ب (أل)، أو الاسمُ الموصولُ؟ قيل: هما في رتبةٍ واحدةٍ، وقيل: ذو (أل) أعرفُ، وقيل: الموصولُ أعرفُ من ذي (أل)¹⁰. وفي ظني أنَّ هذا الخلافَ، والذي قبله لا طائلَ تحتهما.

د. واختلفوا في طبيعةِ أداةِ التعريفِ، وفي ذلك ثلاثةُ مذاهبٍ: الأوَّلُ أنَّ أداةَ التعريفِ أحاديةُ الوضعِ، وهي اللامُ وحدها، والألفُ للوصلِ، حيَّيَّ بما للتوصلِ إلى النطقِ بالسَّاكنِ، وفُتحتْ على خلافِ بقيةِ همزاتِ الوصلِ للتخفيفِ، لكثرةِ استعمالها. وعلى هذا المذهبِ جمهورُ النحويِّين. والمذهبُ الثاني أنَّها (أل) بجمليتها، وأنها أداةٌ ثنائيةُ الوضعِ، مثلها مثلُ هلْ وقَدْ، وهمزتها إمَّا همزةٌ قطعٍ، وسقوطها "في الدرَجِ إمَّا هو للخفَّةِ، فإنَّه كثيرُ الاستعمالِ"¹¹، وإمَّا همزةٌ وصلٍ، وعلى هذا المذهبِ الخليل¹² وابنُ كيسان¹³.

2 ذكر أبو عبيد أنَّ العربَ انفردتْ بالألفِ واللامِ اللَّتينِ للتعريفِ، فليسا في شيءٍ من لغاتِ الأممِ غيرِ العربِ. ابنُ فارس: الصحاحي ص 124. وذكر أبو حيان أنَّ بعضَ الألسنِ خالٍ من أداةِ التعريفِ، كلسانِ التركِ، وبعضها فيه أداةُ التنكيرِ، وحذفُها علامةُ التعريفِ، كلسانِ الفرسِ، وبعضها مختلفٌ بالأداةِ بالنسبةِ إلى التنكيرِ والتأنيثِ. ارتشاف الضرب 513/1. وذكروا أنَّ أهلَ اليمنِ يجعلونَ (أم) مكانَ الألفِ واللامِ، يقولونَ: رأيتُ أُمرجلَ، وقامَ أُمرجلُ، يريدونَ: الرجلَ. الأخفش: معاني القرآن 29/1، والسيوطي: همومع 273/1.

3 أبو حيان: ارتشاف الضرب 459/1.

4 الجرجاني: التعريفات ص 97.

5 الكفوي: الكليات 219/4.

6 أبو حيان: ارتشاف الضرب 459/1.

7 الأشموني: شرح الأشموني 68/1.

8 محل الخلاف غيرُ الجلالة، فإنه أعرفُ المعارفِ بالإجماع.

9 أبو حيان: ارتشاف الضرب 459/1. 460. وينظر ص 461، والسيوطي: همومع 191/1 وما بعدها.

10 أبو حيان: ارتشاف الضرب 460/1.

11 الأردبلي: شرح الأمودج في النحو ص 209.

قال ابن جني: " وكان الخليل يُسميها (أل)، ولم يكن يُسميها الألف واللام، كما لا يقال في (قد): القاف والدال" ¹⁴. والمذهب الثالث للمبرد، ذكره في كتابه المُسمى (بالشافي)، " وهو أنَّ حرفَ التعريفِ همزةٌ وحدها، وضُمَّ إليها اللام؛ لئلاَّ يشبهَ التعريفُ بالاستفهام" ¹⁵. لكنَّ المبردَ في (المقتضب)، وفي غيرِ موضعٍ، نصَّ على أنَّ حرفَ التعريفِ اللامُ وحدها، والهمزةُ همزةٌ وصلٍ ¹⁶، وهو مذهبُ الجمهورِ، كما مرَّ.

وذكر ابن فارسٍ خلافاً في تسميةِ همزتها. فذكر أنَّ أهلَ البصرة يقولون: الألفُ التي تدخلُ لامَ التعريفِ كالرجلِ، وأنَّ أبا سعيد السمرائي يقول: أَلْفُ لامِ التعريفِ، وأنَّ الكوفيَّين يقولون: أَلْفُ التعريفِ ولائمه، وهما مثلُ هل وبل ¹⁷. وسماها ابن شقير البغداديُّ أَلْفَ التعريفِ؛ " لأنَّكَ تدخلُهُ مَعَ اللامِ في أوَّلِ اسمِ النكرة، فيصيرُ ذلكَ الاسمُ معرفةً" ¹⁸.

هـ. واختلفوا في تقسيمها. فمذهبُ الجمهورِ أنَّها قسمان: عهديةٌ وجنسيةٌ، وذهبَ بعضُ المتأخريين إلى أنَّها تقسمُ خمسةَ أقسامٍ: الأولُ أن تكونَ عهديةً في شخصٍ أو جنسٍ، والثاني أن تكونَ للحضور، والثالث أن تكونَ للغلبة، والرابع أن تكونَ للمح الصفة، والخامس أن تكونَ بمعنى الذي والتي في نحو: الضارب والضاربة ¹⁹.

ونقل السيوطي من كتاب (البيسط) لابن العلي أنَّ اللامَ تنقسمُ تسعةَ أقسامٍ هي: الأولُ تعريفُ الجنسِ، نحو: الرجلُ خيرٌ من المرأة. والثاني تعريفُ عهدٍ وجوديٍّ بينَ المتكلمِ والمخاطبِ، نحو: قدِمَ الرجلُ، لمعهودٍ بينك وبينَ المخاطبِ. والثالثُ تعريفُ عهدٍ ذهنيٍّ، نحو: أكلتُ الخبزَ. والرابعُ تعريفُ الحضورِ، وهو يصحبُ الإشارةَ، نحو: هذا الرجلُ. والخامسُ أن تكونَ بمعنى الذي، إذا اتصلتْ باسمِ الفاعلِ والمفعولِ. والسادسُ أن تكونَ خلفاً من تعريفِ الإضافة، نحو: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ. والسابعُ الزائدةُ في الأعلامِ. والثامنُ أن تكونَ تجنيسيةً، والتعريفُ بغيرها، كإلامِ الذي والتي. والتاسعُ أن تكونَ للمح ²⁰.

وذهبَ بعضُ آخرٍ من المتأخريين إلى أنَّ هذه الأداةَ قسمٌ واحدٌ في التعريفِ، وهي عهديةٌ، لا يفارقها العهدُ أبداً، فمعنى قولك: جاءني الرجلُ الذي عهدتُ بيني وبينك، ومعنى قولك: الدنيا خيرٌ من الدرهم، فمعناه هذا الذي عهدتُ بقلبك على شكلِ كذا خيرٌ من الذي عهدته على شكلِ كذا ²¹.

و. ويأتي على الخلافِ السابقِ خلافٌ آخرٌ. فمذهبُ بعضهم أنَّه يعرضُ في العهديةِ الغلبةُ، ولمح الصفة ²²، ويعرضُ في الجنسيةِ الحضورُ بعدَ (إذا) الفجائيةِ، نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ، وبعدَ أسماءِ الإشارةِ، نحو: مررتُ بهذا الرجلِ، وبعدَ (أي) في النداءِ، نحو: يا أيُّها الرجلُ، وفي الآنِ والساعةِ وما في معناهما من الزمانِ الحاضرِ، ووفقَ تقسيمها خمسةَ أقسامٍ لا يعرضُ في العهديةِ الغلبةُ، ولا في الجنسيةِ الحضورُ؛ " لأنَّ القسمَ من الشيءِ لا يكونُ قسيماً له" ²³.

12 سيبويه: الكتاب 324/3.

13 أبو حيان: ارتشاف الضرب 250/1، و 513.

14 السيوطي: همع الهوامع 271/1. وينظر في هذه الأقوال: أبو حيان: ارتشاف الضرب 513/1.

15 السيوطي: الأشباه والنظائر 56/3.

16 ينظر: المبرد: المقتضب 83/1، 253، و 90/2، 91، 94.

17 ابن فارس: الصاحي ص 126.

18 ابن شقير البغدادي: الخلى " وجوه النصب " ص 216. وينظر ص 138.

19 أبو حيان: ارتشاف الضرب 515/1.

20 الأشباه والنظائر 2/43. 44.

21 أبو حيان: ارتشاف الضرب 515/1.

22 التي للمح الصفة لم تدخل أولاً للتعريف إذ هو علم في الأصل، لكنه لما لمح فيه معنى الوصف سقط تعريف العلمية عنه، وأنت تريد شخصا معينا، فلم يكن بد من إدخال العهدية عليه.

23 أبو حيان: ارتشاف الضرب 514/1. 515. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 275/1.

ز . واختلّفوا في تعريفِ المعرّفِ بـ (أل) إذا أُريدَ تثنيتها، نحو: الرجل، ففيه مذهبان: الأوّل حذف (ال)، ويُعوّضُ منها مثلها، والثاني بقاء (أل) فيه، فتقول: الرجلان²⁴. والمذهب الثاني أولى؛ لقريه، وسلامته.

(2) العلم:

قبل الحديث عن الخلاف في (أل) في الأعلام هذا بيان بما تلحقه (أل) منها. فهي تلحق العلم بالغلبة²⁵ كالعيوق²⁶ والثريا والأعشى والنابعة وأسماء الأيام، والعلم المرتحل كاليسع والسّموّال، والعلم المنقول، إمّا من مصدر كالنضير والتعمان، وإمّا من اسم عين كالليث والخزنيق، وهذا لا تدخله (أل) إلا إن لمح فيه الأصل، وإن لم يلمح الأصل استُدمّ تجريده من (أل)، وإمّا من فعل كيزيد ويشكر، وهذا لا تدخله (أل) إلا في الشعر²⁷، وإمّا من صفة كالعباس والحسن. ومن المسائل الخلافية في هذا السياق:

أ . اختلف النحاة في تقسيم الأعلام باعتبار (ال). فمنهم من قسمها قسمين: القسم الأوّل تدخله (أل)، وهذا نوعان: نوعٌ تدخله (أل) لزومًا، وهو كلُّ اسمٍ غلبَ بـ (أل) مطلقًا، وليس بصفة ولا مصدر، ونوعٌ تدخله جوازًا، وهو كلُّ ما وُضع صفةً في الأصل، أو مصدرًا. والقسم الثاني لا تدخله (أل)، وهو كلُّ اسمٍ غير مصدرٍ، ولا صفةٍ، وليس فيه (أل)، كشخص سميته بجعفر أو أسد. ومنهم من جعلها قسمين: قسمٌ لا تدخله (أل) وجوبًا، وهو كلُّ اسمٍ سُميَ بغير (أل)، وقسمٌ تدخله وجوبًا، وهو كلُّ اسمٍ سُميَ وفيه (أل). وهذه القسمة ليس فيها جوازًا أصلًا، لذلك فهي غير مستقيمة؛ لأنهم يقولون: الحسنٌ وحسنٌ لمسمّى واحد²⁸، "ولو كان على ما ذكره لم يجز أن يُقال فيه إلا: إمّا الحسنٌ وإمّا حسنٌ، وقد علمنا أنّهم يقولون فيه بالوجهين، فدلّ أنّ دخولها جائز"²⁹.

ب . وذهب بعضهم إلى أنّ الأعلام كلّها منقولة، وليس شيءٌ منها مرتحلٌ.

ج . ومذهب الزجاج أنّ الأعلام كلّها مرتجلة، والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محلٍّ آخر إلى هذا، لذا فمذهبه في (أل) في الحارث أنّها ليست بزائد³⁰.

د . ولم يعدّ بعض النحويين العلم بالغلبة من أقسام العلم، وإمّا جعله شبه العلم، لا علمًا، ولكنّه جارٍ مجرى العلم. وصحّح ابن عصفور؛ لأنّ تعريف هذه الأسماء ليس بوضع اللفظ على المسمّى، بل بـ (أل)³¹.

هـ . واختلّف أبو موسى الحامض وابن الحُبّاز مع غيرهما، إذ ذهبوا إلى منع حذف (أل) من العلم بالغلبة، ووجوب لزومها له، كالأعشى والنابعة والدبران³² والثريا والعيوق³³ والعزى³⁴؛ لأنّ (أل) صارت كجزء من العلم، ومذهب غيرهما أنّ لزوم (أل) هو الغالب، وأنّه يجوز خلعهما، وهي مرادة، فتبقى الأسماء على تعريفها الذي كانت عليه، قالوا: هذا العيوق طالعًا وهذا عيوق طالعًا³⁵، وقال أبو سفيان [الرجز]:

24 أبو حيان: ارتشاف الضرب 254/1.

25 ذو الغلبة هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارا تاما يمنع الشركة في ذلك المعنى إذا ذكر.

26 تمّ قسم ثانٍ هو ما أوله ابن مضافا إلى ما بعده كابن عمر وابن الصّعق.

27 الفراء: معاني القرآن 342/1. كقولُه: رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديداً بأحناءِ الخلافةِ كاهلُه

28 ينظر: ابن منظور: لسان العرب 118/13 حسن.

29 ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 100. 99/1.

30 السيوطي: همع الهوامع 247/1.

31 السيوطي: همع الهوامع 250/1.

32 الدبران علم على الكواكب التي تدبر الثريا، وهي خمسة كواكب.

33 كوكب أحمر مضيء بحبال الثريا، سُمي كذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا.

34 شجرة كانت تعبد من دون الله.

35 أبو حيان: ارتشاف الضرب 499/1، و500. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 378/5 عزز، و280/10 عوق، و181/11 حمل، والسيوطي: همع الهوامع 250/1.

إِنَّ لَنَا الْعَزَىٰ وَلَا عَزَىٰ لَكُمْ

و . واختلّفوا في (أل) في أسماء الأيام. فمذهب جمهور النحويين أنّها ليست للتعريف، وأنّ هذه الأسماء أعلامٌ نُوهت فيها الصّفة، فدخلت عليها (أل) التي للمح، كالحارث والعباس، لذلك يجوز حذفها³⁶، حكى سيبويه عن العرب: هذا يوم اثنين مبارك فيه، وأتيتك يوم اثنين مباركا فيه، ثمّ قال: "جعل اثنين اسماً له معرفة، كما تجعله اسماً لرجل"³⁷. وذهب المبرد إلى أنّها للتعريف، وأنّ زوالها يُصيرُ الأسماء نكرات³⁸.

ز . ويذكر النحاة أنّه إذا أُريدَ تشيئة العلم الباقي على علميته ضمّ إليه علم آخر، وعُطِفَ عليه، نحو: خرج زيدٌ وزيدٌ، وإن تنكّر صحت تشيئته، تقول: خرج زيدان، وإذا أُريدَ تعريفه بعد تكبيره وتشيئته، ففي ذلك خلافٌ؛ منع إدخال (أل)، وأنّه باقٍ على حاله، وإدخال (أل) عليه³⁹ عوضاً ممّا سلب من تعريف العلمية، فتقول: الزيدان. وكذا في الجمع، تقول: الزيدون⁴⁰.

ح . واختلّف النحويون في (أل) في بعض الأعلام.

. فمن ذلك لفظ الجلالة الله: اختلف النحاة، وكثرت أقوالهم في لفظ الجلالة، وتكلم فيه الناس؛ تكلموا في اشتقاقه⁴¹، وفي (أل) فيه، وكثرت في ذلك نزاعهم، وتباينت آراؤهم. وما يهمننا في هذا السياق خلافهم في (أل) فيه.

فقال صاحب (العين): "إنّه لا يجوز أن تُطرح "الألف"⁴² من الاسم، إنّما هو الله على التمام"⁴³. ولسيبويه مذهبان؛ أحدهما أنّ الألف واللام خلف من همزة إله، لكونه أصله، ثمّ "كثرت في كلامهم، فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف"⁴⁴، وهو مذهب أبي عليّ الفارسي⁴⁵، وخالف المازني في ذلك⁴⁶، ومنع الجوهري أن تكون الألف واللام عوضاً من الهمزة؛ لأنّه "لو كانتا عوضاً منها لما اجتمعتا مع المعوض منه في قولهم: الإله"⁴⁷؛ والثاني أنّه أجاز أن تكون الألف واللام قد دخلتا على لاه⁴⁸، فجرى مجرى الاسم العلم، كالعباس والحسن⁴⁹. وقال أبو حيّان: "ومن غريب ما قيل: إنّ أصله لاهاً بالسرانية"⁵⁰.

ونقل ابن يعيش عن سيبويه أنّه لا يجوز حذف (أل) منه، لكونه اسماً مرتجلاً للعلمية⁵¹. وأخذ بهذا القول السهيلي، وذكر أنّ (أل) من نفس الكلمة، وأنّ الهمزة فيه وصلت لكثرة الاستعمال، مُستدلاً على ذلك بجواز قطع همزته في النداء⁵².

36 أبو حيان: ارتشاف الضرب 499/1، وأبو عليّ الفارسي: المسائل الحليبات ص 287.

37 سيبويه: الكتاب 293/3.

38 أبو حيان: ارتشاف الضرب 499/1، والسيوطي: همع الموامع 255/1.

39 المبرد: المقتضب 310/2، و323/4.

40 أبو حيان: ارتشاف الضرب 254/1، والسيوطي: همع الموامع 141/1. 142.

41 تراجع هذه الأقوال في: أبو حيان: البحر المحيط 14/1. 15.

42 لعله يريد: الألف واللام.

43 الخليل: العين 90/4 أله. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 467/13 أله.

44 سيبويه: الكتاب 195/2.

45 الجوهري: الصحاح 2223/6 أله.

46 السيوطي: الأشباه والنظائر 3/4.

47 الجوهري: الصحاح 2223/6 أله.

48 سيبويه: الكتاب 498/3. وينظر: 115/2.

49 الجوهري: الصحاح 2223/6 أله، و2248 له، وابن يعيش. شرح المفصل 3/1.

50 أبو حيان: البحر المحيط 15/1.

51 ابن يعيش: شرح المفصل 3/1.

52 السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص 51. وينظر: الروض الأنف 260/1.

وقال بعضهم: (أل) فيه للغلبة. وقيل: زائدة لازمة، وشدّ حذفها في قولهم: لاه أبوك⁵³. وقيل: للتعظيم، ودفع الشّيع الذي ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم، وما يتخذونه آلهة⁵⁴.

واختلفوا في قطع همزته، فأجاز ذلك الفراءُ مُعْتَمِلاً بأنَّ همزة (أل) لما كانت لا تسقط من اللفظ، توهم من قطعها أنّها أصلٌ من أصول الكلمة⁵⁵.

واختلفوا أيضاً في علّة حذفها في قول الشاعر [الرجز]:

لَاهُمَّ أَنْتَ تَجْبُرُ الْكَسِيرَا أَنْتَ وَهَبْتَ جِلَّةً جُرْجُورَا

فقد ذكر بعضهم أنّ (اللهم) لمّا كان مُستعملاً في كلامهم، ظنُّ أنه إذا حُذِفَتْ (أل) من لفظ الجلالة، كان الباقي (لاه)، فقالوا: اللهم⁵⁶. وذهب نفرٌ إلى أنّ (أل) من اللهم حُذِفَتْ شذوذاً⁵⁷، وأنّ مثل هذا الحذف لا يجوز في السّعة؛ لكون (أل) كأنّها من بنية الكلمة⁵⁸.

. ومن ذلك قول الشاعر [الرجز]:

بَاعِدْ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ عَلِيٍّ قُصُورِهَا

فهي زائدة للضرورة الشعرية عند السيرافي⁵⁹، وعند الزمخشريّ ليست بزيادة بل أُدخِلَتْ على العلمِ للشركة، وهذا الرأي أظهر من الأوّل؛ لأنّ الشاعر أعاد أمّ العمر مرةً أخرى مع صحّة النظم له بغيرها⁶⁰.

. ومثل ذلك قوله [الطويل]:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارِكًا شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهُ

فالفراءُ يرى أنّ الشاعر أدخل (أل) على اليزيد ضرورةً، وأزوح باليزيد الوليد للمجاورة⁶¹، وذكر أنّ العرب إذا أدخلت (أل) في الأعلام "فقد أُمست الحرف مدحاً"⁶²، وقيل: إنّها للتعريف، وإنّ اليزيد نكّر، ثمّ أدخلت عليه (أل)، كما يُنكّر العلم إذا أضيف⁶³، وأمّا التي في الوليد فللمح الأصل⁶⁴.

. ومن ذلك أيضاً خلافتهم في (أل) في بنات الأوبر في قوله [الكامل]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ تَهَيَّأْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبرِ

فقيل: زائدة للضرورة، أو زائدة⁶⁵ ونسبه أبو عليّ الفارسيّ للمازني⁶⁶، وقيل: (أل) للمح الأصل؛ لأنّ أوبر صفة كحسن وأحمر، وقيل: للتعريف، وأنّ ابن أوبر نكرة كابن لبون⁶⁷. والقول الثاني والثالث قاهما المبرد⁶⁸. ولأبي عليّ الفارسيّ قولان: الأوّل أنّه ممّا اعتوره تعريفان، والثاني أنّ (أل) للتعريف⁶⁹، كقول المبرد الثالث.

53 أبو حيان: البحر المحيط 15/1.

54 ابن يعيش: شرح المفصل 3/1.

55 الفراء: معاني القرآن 204/1. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 470/13 أله.

56 ابن منظور: لسان العرب 467/13 (أله).

57 السيوطي: همع الهوامع 64/3.

58 سيبويه: الكتاب 195/2.

59 أبو حيان: ارتشاف الضرب 516/1.

60 أبو حيان: ارتشاف الضرب 516/1.

61 وهو رأي ابن حالويه أيضاً. ليس في كلام العرب ص 71.

62 الفراء: معاني القرآن 342/1.

63 ابن منظور: لسان العرب 200/3 زيد.

64 ابن هشام: مغني اللبيب ص 75.

65 ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 86/1. 87. وابن منظور: لسان العرب 200/3 زيد، و 18/12 أسم.

. واختلّفوا في (أل) في اليَسَع. قال ابن مالك: زائدة لازمة⁷⁰، وفصل أبو عليّ الفارسيّ؛ فإن كانت اللام مشدّدة، أي اللّيسَع، أمكن أن تكون (أل) للمح الصّفّة، كالحارث، وجاز أن تكون زائدة، وإن كانت مخفّفة، أي اليَسَع، فهي زائدة⁷¹، ونقل عنه أبو حيان فقط أنّها للمح الصّفّة كالعباس⁷².

ومهما يكن الأمر فاليسَع، بلام واحدة، اسم أعجمي، غير مُنصرف للعجمة والتعريف، أو الأصل فيه يسَع، وهو فعل مُضارعٌ سُمّيَ به، ونكّر، وأدخل عليه (أل)، كما أدخل على اليعمل واليحمد، وأمّا إذا كان بلامين، فهو اسم أعجمي، أصله لیسَع، وأدخل عليه (أل)، ولا ينصرف أيضاً للعجمة والتعريف⁷³.

- ومنه خلافهم في (أل) الياس. فهي عند ابن سلمة للتعريف، وألفه ألف وصل، واشتقاقه من اليأس، وهو السؤل. وذهب بعضهم إلى أنّ اشتقاقه من قولهم: رجل أليس، أي شجاع، وأنّ الهمزة واللام أصليّتان، ليستا للتعريف⁷⁴، وهو مذهب ابن الأثير⁷⁵.

وناقش الأنباريُّ اشتقاق (إلياس)، فذكر فيه ثلاثة أوجه: الأوّل أنّه أعجميٌّ على وزن إفعال بمنزلة إسحاق، والثاني أنّه مأخوذ من الأليس، وهو الشجاع، ووزنه أفعال⁷⁶، والثالث أنّه من الألس، وهو الحمق، ووزنه فيعال⁷⁷. وبناءً على هذه الأقوال فهزنته همزة قطع. ونقل السهيليُّ في (الروض الأنف) أقوال ابن الأنباري، وذكر، وهو الصحيح، أنّ غيرَه جعله مشتقاً من اليأس، وأنّ اللام فيه للتعريف، وأنّ همزته همزة وصل⁷⁸.

- ومن ذلك خلافهم في (أل) في الماس. فبعضهم جعل الألف واللام للتعريف، وبعضهم جعلهما أصليّتين⁸⁰. والأظهر أنّ (أل) للتعريف، لقولهم في لغة الخطاب المعاصر: ماسٌ والماس.

. ومن ذلك كحلّ. فقد أجاز دخول (أل) عليها قوم، وكرهه آخرون⁸¹، ومنعه الجوهريُّ⁸².
. ومن ذلك خلافهم في تعريف غدوة ب (أل). فقد منع الفراء إدخال (أل) عليها⁸³، وحكاها المهلي⁸⁴. وهو عندهم ممّا يتعاقب عليه تعريفان⁸⁵. وذكر الأنباريُّ أنّ أكثر العرب يجعلها معرفة بلا (أل)، ولا يصرفها، وأنّ منهم من يجعلها نكرةً، ويصرفها⁸⁶.

66 أبو علي الفارسي: المسائل الحليّيات ص 288.

67 ابن هشام: مغني اللبيب ص 75. وبنات أوبر نوع من الكمأة صغار مُرّعة بلون التراب. وابن ليون: ولد الناقة إذا كان في العام الثاني، وصار لها لبن. وهو نكرة ويُعرف بأل.

68 المبرد: المقتضب 48/4. 49.

69 أبو علي الفارسي: المسائل الحليّيات ص 288.

70 أبو حيان: ارتشاف الضرب 517/1. وينظر: السيوطي: مع الموامع 277/1.

71 أبو علي الفارسي: المسائل الحليّيات ص 289.

72 أبو حيان: ارتشاف الضرب 439/1.

73 ينظر: النحاس: إعراب القرآن 80/2، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 330/1.

74 ابن منظور: لسان العرب 341/11 سلال. قال الزبير بن بكار: إن الياس بن مضر هو أول من مات من السؤل، فسُمّي السؤل يأساً.

75 ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 289/4. وينظر ابن منظور: لسان العرب 213/6 ماس.

76 كذا في المطبوع، والصحيح إفعال.

77 الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس 132.131/2.

78 السهيلي: الروض الأنف 109/1.

79 قال التيفاشي: " قال بليزوس: الماس حجرٌ ذهبيّ، وهو أكثر الأحجار شبيهاً بالأجساد المذابة؛ لأنّه ليس من الأحجار شيءٌ يسحقه، كما يسحق الأحجار بعضها بعضاً". التيفاشي: أزهار الأفكار في جواهر الأحجار ص 104.

80 التيفاشي: أزهار الأفكار في جواهر الأحجار ص 265، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 289/4، وابن منظور: لسان العرب 213/6 ماس.

81 ابن منظور: لسان العرب 585/11 كحل.

82 الجوهري: الصحاح 1809/5 كحل. وكحل السنة الشاذلة المجدبة. تصرف ولا تصرف.

83 أبو حيان: ارتشاف الضرب ب 228/2.

84 السيوطي: الأشباه والنظائر 44/2.

. ومن ذلك فينة. فهي نكرة. وعدها أبو عليّ الفارسي معرفةً، وجعل فينةً وفينةً ممّا تعاقب عليه تعريفان؛ العلميّة (أل) ⁸⁷. وفي ظنيّ أنّ عدّةً ثلاثة الألفاظ الأخيرة، أعني (كحل، وغُدوة، وفينة)، ممّا تعاقب عليه تعريفان أولى من غيره، إذ إنّ مثل هذا التعاقب غير عزيز في كلامهم، فقد قالوا: شعوبٌ والشعوبُ للمنية، وأمُّ حُبِينٍ وأمُّ الحُبِينِ لدويبة، ولقيتهُ النَّدرى وفي ندرى أي أحياناً لا دائماً، والنسرُ ونسْرُ اسمِ صنمٍ، وإلاهةٌ والإلاهةُ اسمٌ للشمس ⁸⁸.

(3) الموصول:

أ. سبق الحديث عن أيّهما أعرف، المعرفُ ب (أل) أم الاسم الموصول؟
ب. واختلف النحاة بم تعرف الاسم الموصول ⁸⁹؟ فالأخفش يرى أنّ ما فيه (أل) من الأسماء الموصولة تعرف بها، ويرى الفراء ⁹⁰ والفارسي أنّ هذه الأسماء تعرفت بالعهد الذي بالصلة، وأنّ (أل) زائدة ⁹¹، وذهب ابن العليّ إلى أنّه تعرفت بغيرها، واللام تجنيسية ⁹².

وأرى أنّ (أل) في الاسم الموصول زائدة، وأنّ الموصول لم يتعرف بها؛ فهو اسمٌ مبهم لا يدل على معنى مخصوص في نفسه، بل يدل على هذا المعنى بجملة الصلة التي تكون معهودة لدى المخاطب، والدليل على أنّها زائدة جواز حذفها، فقد قرأ بعضهم ⁹³: ﴿ صراطٍ لذين أنعمت عليهم ﴾ [الفاحة: 7].

ج. واختلفوا في جواز حذف (أل) ممّا هي فيه من الأسماء الموصولة. فأجاز ذلك ابن مالك، وحكى أنّه لغة، واحتج بقراءة: ﴿ صراطٍ لذين أنعمت عليهم ﴾، وجعل ابن مالك ذلك قياساً في الأسماء الموصولة كلّها. ومنع ذلك غيره إلا ما أتى منه شاذاً ⁹⁴.
د. واختلفوا في طريقة التسمية بما فيه (أل) من الأسماء الموصولة. وهو خلافٌ مترتبٌ على الخلاف بأيّ شيء تعرفت هذه الأسماء. ونسوق هذا الخلاف وفق ما ساقه أبو حيّان. قال: " فعلى مذهب من يقول تعرفت ب (أل)، نزعته منه ونزعت الصلة إذا صار علماً، فأغنى عن تعريف (أل). وعلى مذهب من يقول تعرفت بالصلة، و (أل) زائدة، فقيّل: تحذف (أل)، وقيل: لا تحذف، بل تزال الصلة فقط، لإغناء تعريف العلمية عنها، قيل هذا إذا لم يلحظ فيه معنى الوصف، فإن لحظ لم يكن بدّ من (أل) والصلة، ويؤنّ ألى. فإن جعل حرف الإعراب ياءً كالذي والتّي، وثبتت قبل التسمية، وقد نزع (أل) جرى مجرى عم، إلا أنّ يُسمّى به مؤنّث، فتكون في النصب دون تنوين، أو مشددةً فكولّي، ويظهر الإعراب فيها، أو حذفت انتقل الإعراب إلى ما قبل الياء، فتقول: قام لُدّ ولتّ، ورأيت لُدّاً ولتّاً، ومررت بلدّ ولتّ. فإن سمي به مؤنّث... " ⁹⁵.

هـ. واختلف البصريون والكوفيون في وصل (أل) في الأسماء المعرفة ب (أل) الجامدة، غير المشتقة، نحو: البيتِ والحمارِ، فمنعه البصريون، وأجازوه الكوفيون ⁹⁶، كقوله [الطويل]:

85 ابن منظور: لسان العرب 105/13 حين.

86 الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 321/1.

87 أبو علي الفارسي: المسائل الحليّات ص 288. وينظر: أبو حيّان: ارتشاف الضرب 229/2.

88 ينظر: ابن منظور: لسان العرب 105/13 حين، و 329 فين، و 468 أله و 268/15 لوي. والجوهري: الصحاح 2224/6 أله، والسيوطي: الأشباه والنظائر 44/2.

89 ينظر في هذا الخلاف: أبو حيّان: ارتشاف الضرب 460/1، و 457، والسيوطي: همع الهوامع 283/1.

90 الفراء: معاني القرآن 7/1.

91 السيوطي: همع الهوامع 190/1.

92 السيوطي: الأشباه والنظائر 44/2.

93 في مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (ص 7) (أن أعرابياً قرأ: { صراط الذين } بتخفيف اللام. ونقل عن أبي عمرو بن العلاء أنّه نفع أعرابياً يقول: الله الذي يُحْفُفُ.

94 السيوطي: همع الهوامع 288/1.

95 أبو حيّان: ارتشاف الضرب 457/1.

96 الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 104، والاسترابادي: شرح الكافية 35/2، وأبو حيّان: ارتشاف الضرب 532/1.

لَعَمْرِي لِأَنَّ الْبَيْتَ أَكْرَمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْنَائِهِ بِالْأَصَابِلِ

وكقولهِ تعالى: ﴿ كَمِثْلِ الْحَمَارِ يَحْمَلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة: 5] ، قَالَ الْفَرَّاءُ: " وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (يَحْمَلُ) صِلَةً لِلْحَمَارِ ... لِأَنَّ مَا فِيهِ (أَل) قَدْ يُوصَلُ، يُقَالُ: لَا أَمْرٌ إِلَّا بِالرَّجْلِ يَقُولُ ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: بِالَّذِي يَقُولُ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ فِي زَيْدٍ وَعَمْرٍو أَنْ يُوصَلَ كَمَا يُوصَلُ الْحَرْفُ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ"⁹⁷.

وما ذهب إليه الكوفيون مردود؛ لاحتمال أن يكون البيت والحمار اسمين مبهمين، لا يدلان على معهود، وجملتا (أكرم)، و (يحمل) صفتان لهما، كما تقول: إني لأمر بالرجل مثلك، وغيرك، وخير منك.

و . واختلاف النحاة كذلك في حقيقة (أل) موصولة في الأسماء المشتقة، نحو: الضارب والمضروب، على مذاهب⁹⁸: الأول، للأخفش⁹⁹، أنها أداة تعريف، وليست موصولة، واسم الفاعل والمفعول معرفين بما لا يعملان، وإن وجد منصوب بعدهما فعلى التشبيه بالمفعول به، والمذهب الثاني، للجمهور، أنها معرفة موصولة، ثم اختلفوا؛ فقال المازني: إنها موصولة حرفي، وقال ابن السراج وأبو علي الفارسي والأكثرون: إنها موصولة اسمي. والأولى رأي الجمهور لشهرته، وصحة تأويلهما معها بالفعل، فمعنى: جاء الضارب زيدا، هو نفس معنى: جاء الذي يضرب زيدا.

ز . والقائلون بوصول (أل)، اختلفوا في جملة من المسائل تنصل بها، هذا بيانها، وهم وإن كانوا متفقين في وصلها باسم الفاعل واسم المفعول، مختلفون في وصلها بغيرهما.

1. وصلها بالصفة المشبهة، نحو: الحسن. فمنهم من منع لضعفها، وقرنها من الاسم، ورجح ابن هشام: " لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل"¹⁰⁰. وأجاز ابن مالك¹⁰¹ وتابعه ابنه¹⁰².

2- وفي وصلها بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع، نحو: الجحْدُ، واليتقصع، واليتبع¹⁰³، والترضى كما في قول الشاعر: [البيسط]

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

عدَّة أقوال¹⁰⁴: الأول الجواز في سعة الكلام، وعليه الأخفش، وبعض الكوفيين، وابن مالك. والثاني أنه خاص بالضرورة الشعرية القبيحة، " كأنه لما رأى اللام ههنا بمعنى الذي وصلها بما يوصل به الذي"¹⁰⁵، وعليه الأكثرون. والثالث أن أصل ما ورد منه الذي فحذفت إحدى اللامين وذي ضرورة، وبقيت منه (أل). والرابع أن طرح الذي، وإقام (أل) مقامه لغة لبعض العرب¹⁰⁶. والخامس أن اللام مقحمة على الفعل المضارع لمضارعة الأسماء¹⁰⁷، وأن العرب تدخلها عليه على جهة الاختصاص والحكاية. وهو قول ابن الأنباري¹⁰⁸.

97 الفراء: معاني القرآن 219/1. وينظر: 155/3، والأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 427/2. 428.

98 المرادي: الجني الداني ص 202، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 531/1، وابن هشام: مغني اللبيب ص 71.

99 الأخفش: معاني القرآن 84/1.

100 ابن هشام: مغني اللبيب ص 71. وينظر: السيوطي: هم الهوامع 293/1.

101 أبو حيان: ارتشاف الضرب 531/1.

102 ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص 35.

103 ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 70.

104 أبو حيان: ارتشاف الضرب 531/1، و 335/3. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص 72، والسيوطي: هم الهوامع 293/1. 294.

105 ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 67/1. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 564/12. 565. لوم.

106 ابن منظور: لسان العرب 32/8. تع.

107 ابن منظور: لسان العرب 32/8. تع.

108 ابن منظور: لسان العرب 564/12. لوم.

وما أرى قول ابن الأنباري بعيداً عن الواقع اللغوي، فالعلاقة بين الفعل المضارع والاسم بينةً منكشفةً، من حيث اللفظ والمعنى، وتشابههما في الاستعمال، ووقوع أحدهما موقع الآخر، فبالإضافة إلى التوافق اللفظي بين يضرب وضارب، يظهر هذا التوافق أيضاً بينهما في دلالتهما الزمانية، ولحاق الزوائد الدالة على معان، تقول: زيد يضرب، وزيد ضارب، وإن زيدا ليضرب، وإن زيدا لضارب، وفي هذا تسويغ لأن يعطى الفعل بعض أحكام الاسم، أو العكس.

3. وفي وصلها بالجملة الاسمية، خلاف أيضاً. فقد أجازته القراءة في سعة الكلام، وحكى أن رجلاً أقبل فقال له آخر: ها هو ذا، فقال السامع: نعم لها هو ذا¹⁰⁹، ومنع ذلك الجمهور، وقصره على الضرورة¹¹⁰. وأما قول الشاعر، وقد وصلها بالمتبداً [الوافر]:

مَنْ الْقَوْمِ الرَّسُولِ اللَّهُ مِنْهُمْ لَمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍ
فشادَّ عند بعضهم، مؤول على زيادة (أل) عند آخرين¹¹¹، وذهب ابن عصفور إلى أنها بقية من الاسم الموصول الذين¹¹²، وهو الظاهر¹¹³.

4. وفي وصلها بالظرف¹¹⁴، كقوله [الرجز]:

فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَّةِ
رأيان: أحدهما أنه شادَّ خاصاً بالشعر¹¹⁵، وثانيهما أن أصله الذي حذف إحدى اللامين وذو ضرورة، وتبقى منه (أل)¹¹⁶. وما سبق رد على السيوطي، إذ قال: "ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف إلا في الضرورة باتفاق"¹¹⁷.
ح. وفي حذف العائد من صلة (أل) وإعرابه في نحو: الضاربُ زيدٌ هندٌ مذهبٌ متعدِّدةٌ، هذا بيانها وفق ما ساقها أبو حيان¹¹⁸.

فقد أجاز بعضهم حذفه، فيقال: الضاربُ زيدٌ هندٌ، ومنع ذلك جمهور النحويين. وفي النقل عن الكسائي اختلاف. وفصل بعضهم وفق تعدّي اسم الفاعل؛ فإن كان متعدِّياً إلى مفعول به واحد فالحذف قليل، والإثبات فصيح، وإن كان متعدِّياً إلى أكثر فالحذف حسن، وهو في المتعدّي إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدّي إلى اثنين. وقيل: إن دل على حذفه دليل جاز، وهو قبيح، نحو: جاءني الرجل الضاربُ زيدٌ، وإلا لم يجز حذفه؛ فلا يجوز: جاءني الضاربُ زيدٌ، إذ لا يدرى أهذا الضمير مفرداً، أو غير مفرد، مذكراً أو غير مذكّر. وذكر المازني أنه لا يكاد يُسمع حذفه من العرب، إلا أنه ربما ورد في الشعر. وأما إعرابه فهو منصوب عند الأخفش، مجرور عند الجرمي والمازني، باعتبار ظاهره عند سيويه، إن نصباً فنصب وإن جراً فجرٌّ، وأجاز الفراء¹¹⁹، وتابعه ثعلب¹²⁰، الوجهين.

109 ابن منظور: لسان العرب 41/8 جدع.

110 الاسترادي: شرح الكافية 39/2. وينظر: ثعلب: مجالس ثعلب ص 590.

111 أبو حيان: ارتشاف الضرب 531/1.

112 ابن عصفور: ضرائر الشعر ص 289.

113 وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 335/3.

114 وينظر: ابن منظور: لسان العرب 564/12 لوم.

115 ابن هشام: مغني اللبيب ص 72.

116 أبو حيان: ارتشاف الضرب 531/1.

117 السيوطي: همع الموامع 294/1.

118 أبو حيان: ارتشاف الضرب 532/1، 533، و 10/2.

119 أبو حيان: ارتشاف الضرب 533/1، والسيوطي: همع الموامع 307/1.

120 ثعلب: مجالس ثعلب ص 309.

ط . وإذا وقع خبرُ المبتدأ صلةً لـ (أل)، نحو: زيدُ القائمُ، اختلفوا في تحمُّله الضميرَ . فقيل: يتحمَّلُ ثلاثةَ ضمائرٍ¹²¹: ضميرُ المبتدأ، وضميرُ الخلف . لو قُدِّرَ خلفُ موصوفٍ . وضميرُ (أل). وعلى مذهبِ البصريين لا يتحمَّلُ هذا المشتقُّ إلا ضميراً واحداً¹²² . ومذهبُ البصريين أقربُ إلى روحِ اللغةِ وواقعِها، إذ ليسَ من المعهودِ أن يستترَ في اللفظِ الواحدِ أكثرُ من ضميرٍ واحدٍ .

ي . واختلفَ النَّحاةُ في تقديمِ معمولِ صلةِ (أل). فأجازَ الكسائيُّ ذلكَ إذا كانَ المعمولُ ظرفاً، أو جازاً ومجروراً؛ لأنه يُوسَّعُ في الظروفِ والمجروراتِ ما لا يُوسَّعُ في غيرها، احتجاجاً بقولِ زهيرٍ [الطويل]:

وما الحربُ إلا ما علمتم ودقتم وما هو عنها بالحديثِ المرجمِ

فقد قدِّمَ (عنها) على (المرجم). والمانونون جعلوا (عنها) حالاً، والتقديرُ: وما هو وهو عنها لا عن غيرها¹²³ .

ثانياً: المنقوصُ

اختلفَ النحويون في حذفِ ياءِ المنقوصِ وإثباتِها إذا دخلتْ عليه (أل). فمذهبُ سيبويه أنَّ ياءَهُ لا تحذفُ رفعاً وجرّاً إلا ضرورةً¹²⁴، وأجازَ الفراءُ إثباتها وحذفها، وذكر أنَّ الحذفَ لغةٌ، ولكنه فضلَ الإثباتَ؛ لامتناعِ التنوينِ مع وجودِ (أل)¹²⁵، وهو ما أشارَ إليه الجوهري¹²⁶، كقوله:

فَطَرْتُ مَمْنُصِلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَجْبِطُنَ السَّرِيحَا

والعلةُ في جوازِ ذلكَ عندَ بعضهم أنَّ الشاعرَ كأنَّه توهمَ أنَّه نكرةٌ منونٌ، ليسَ فيه (أل)، أي أنَّه شبهَ (أل) بالتنوينِ من حيثِ كونهما من خواصِّ الأسماءِ، فكما تحذفُ الياءُ لأجلِ التنوينِ تحذفُ لأجلِ (أل)¹²⁷ .

وأشارَ الرضي¹²⁸ إلى أنَّ ياءَ المنقوصِ المَعْرِفِ بـ (أل) تحذفُ رفعاً وجرّاً وفقاً؛ لكونِ الوقفِ موضعَ استراحةٍ، ولأنَّ الياءَ المكسورةَ ما قبلها ثقيلةٌ، ثمَّ ذكرَ أنَّ من يحذفُها وصلاً، كقوله جلَّ ثناؤه: ﴿الكبيرِ المتعالِ سواءِ مِنْكُمْ﴾ [الرعد: 9، 10] يُوجبُ حذفها وفقاً بإسكانِ ما قبلها.

وقد وردَ التنزيلُ بالحذفِ والإثباتِ، فمن الأوَّلِ قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [الكهف: 17]، وقراءة: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِ﴾ [النور: 2]، بغيرِ ياءٍ¹²⁹، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ [الأعراف: 178]. وفي هذا دليلٌ على صحَّةِ مذهبِ الفراءِ.

ثالثاً: الممنوعُ من الصِّرفِ

وفي بابِ الممنوعِ من الصِّرفِ، ممَّا له صلةٌ بـ (أل)، اختلفَ النحويون في الآتي:

أ . من ذلكَ تعليلُ منعِ صِرفِ مَفْعَلٍ وفُعَالٍ في بابِ العددِ، نحو قوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [النساء: 3]. فقد ذهبَ الكوفيون¹³⁰ والفراءُ إلى أنَّ علةَ منعهِ العدلُ والتعريفُ بنيةِ الألفِ واللامِ، قال الفراءُ: " وأما قوله: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ فَإِنَّمَا

121 السيوطي: جمع الهوامع/2/10.

122 أبو حيان: ارتشاف الضرب 21/2.

123 الأبناري: شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ص 267. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 553/1.

124 سيبويه: الكتاب 27/1، و190/4. وينظر 183/4، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 1/424، والسيوطي: شرح شواهد المغني 598/2.

125 الفراء: معاني القرآن 201/1. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 424/1.

126 الجوهري: الصحاح 2539/6 يدي.

127 ابن منظور: لسان العرب 420/15 يدي.

128 الاسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب ج2، ص 300.

129 ينظر في هذه القراءة: أبو حيان: البحر المحيط 427/6.

130 أبو حيان: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص 157.

حروف لا تجرى، وذلك أخص مصروفات عن جهاتهن؛ ألا ترى أخص للثلاث والثلاثة، وأخص لا يضمن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث، فكان لامتناعه من الإضافة، كأن فيه الألف واللام، وامتنع من الألف واللام؛ لأن فيه تأويل الإضافة¹³¹. والرأي السابق مخالف لرأي سيبويه¹³² والجمهور، فمنعه عندهم للعدل والوصف¹³³.

ب. ومن ذلك منع باب فعل المؤكّد به، كجمع وأخواته، من الصّرف، فالنحاة، وإن كانوا متفقين على أنّ هذا الباب منع للعدل والعلمية، مختلفون في اعتبار العدل. فاختيار أبي حيان، وهو ما أذهب إليه، أن يكون هذا الباب معدولاً عن الألف واللام، وتفسير ذلك أنّ مذكره جمع بالواو والنون، فقالوا: أجمعون، كما قالوا: الأخصرون، فقياسه مجموعاً أن يعرف، فعُدل به عن استحقاقه أن يتعرف بالألف واللام¹³⁴. وقيل: إنّه معدول عن فعل إلى فعل، أو عن فعلى، أو فعلاوات¹³⁵.

ج. واختلف النحويون في علة منع صرف سحر مراداً به وقت بعينه. فمذهب سيبويه أنّه منع للعدل عن تعريفه بالألف واللام والعلمية، قال: "... وكما تركوا صرف سحر ظرفاً؛ لأنّه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام، أو يكون نكرة إذا أخرجنا منه، فلمّا صار معرفة في الظروف بغير ألف ولا لام، خالف التعريف في هذه المواضع، وصار معدولاً عندهم كما عدلت آخر عندهم¹³⁶. والعلة عند السهيلي أنّه معرفة على نيّة الألف واللام¹³⁷. وقيل: منع التنوين على نيّة الإضافة، فهو معرفة بالإضافة، كأنك تريد: سحر ذلك اليوم¹³⁸. واختار ابن عصفور العدل وشبه العلمية¹³⁹. وذهب صدر الأفاضل المطرزي إلى أنّه مبني لتضمينه معنى (أل)، كما بني أمس¹⁴⁰.

د. واختلفوا أيضاً في منع صرف آخر جمع آخر أو أخرى. فهو عند أكثر النحويين ممنوع من الصّرف للوصف والعدل عن الألف واللام؛ لأنّ الأصل في أفعال التفضيل أن يلزم، إذا جرد من (أل) والإضافة، الإفراد والتذكير، وأن يذكر بعده المفضل عليه مجروراً ب (من)، ولكن آخر خالفت هذا الاستعمال، فجاءت، وهي مجردة من (أل) والإضافة، جمعاً مع الجمع¹⁴¹، ثمّ عدل عدلاً آخر من جهة المعنى، فحالا من معنى التفضيل، وصار بمعنى غير. وذكر ابن مالك، أنّه معدول عن آخر مراداً به جمع المؤنث، واقعاً موقعه، فكان ذلك عدلاً من وزن إلى وزن¹⁴². وتابعه على ذلك ابنه¹⁴³ وأبو حيان¹⁴⁴. وقيل غير ذلك¹⁴⁵.

هـ. واختلفوا في منع صرف شمس، صنم قديم، في قول الشاعر [الكامل]:

كَلَّا وَشَمْسٌ لَنُخْضِبَنَّهُمْ دَمَا

131 الفراء: معاني القرآن 254/1.

132 سيبويه: الكتاب 225/3.

133 السيوطي: همع الهوامع 85/1. 86. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 427/1، و 437.

134 السيوطي: همع الهوامع 91/1. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 435/1.

135 السيوطي: همع الهوامع 90/1، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 435/1.

136 سيبويه: الكتاب 283/3. 284. وينظر 294/3، وأبو حيان: النكت الحسان ص 156، وابن منظور: لسان العرب 350/4 سحر.

137 السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص 375. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 92/1.

138 السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص 375. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 92/1.

139 أبو حيان: ارتشاف الضرب 435/1. وينظر: 227/2.

140 أبو حيان: ارتشاف الضرب 227/2.

141 السيوطي: همع الهوامع 81/1. وينظر: سيبويه: الكتاب 283/3 وأبو حيان: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص 156، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل

134/1.

142 السيوطي: همع الهوامع 81/1.

143 ابن النظم: شرح ألفية ابن مالك ص 350.

144 أبو حيان: ارتشاف الضرب 437/1.

145 يراجع في هذه الآراء السيوطي: همع الهوامع 81/1. 83.

فقال ابن الأعرابي: لم يُصرف على نيّة الألف واللام، فلما كانت نيّة الألف واللام لم يُجره، وجعلهُ معرفة. وقال آخرون: إمّا عني الصنم المسمّى شمساً، ومنعه؛ لأنّه جعله اسماً للصورة، أي للعلميّة والتأنيث. ومنع سيبويه تعريفه بغير ألف ولام¹⁴⁶.

رابعاً: المبتدأ والخبر ونواستخهما

1. مذهب جمهور النحويين أنّ المرفوع بالوصف يُعني عن الخبر بشرط أن يتقدّم¹⁴⁷. وظاهر ما ساقه أبو حيان في (ارتشاف الضرب) يوحى أنّ في تعريفه ب (أل) خلافاً. فقد أورد نحو: القائم أنت، وذكر أنّ الكوفيّين يجعلون أنت خبراً مقدّماً والقائم مبتدأً، والبصريّون يميزون هذا، وأن يكون القائم مبتدأً، وأنت فاعلاً بالقائم¹⁴⁸، ثمّ أصّل بعد وجوب حذف (أل) من هذا الوصف، وأنّه لا يجوز تعريفه؛ لأنّه قائم مقام الفعل¹⁴⁹، وهو ما أشار إليه السيوطي¹⁵⁰.

2. وإذا وقع ظرف المكان خبراً عن عين، وفيه (أل)، نحو: زيدُ الأمامُ أو الشمالُ أو اليمينُ، فالبصريّون يرفعون وينصبون، والكوفيّون يرفعون، وإن كان بغير (أل) وعطف عليه نكرةً مثله، نحو: القومُ يمينٌ وشمالٌ، فالبصريّون يسمون بين الرفع والنصب، والكوفيّون يختارون الرفع، ويميزون النصب على غير اختيار، وإن كان بغير (أل)، ولم يُعطف عليه مثله، نحو: زيدٌ خلفٌ أو أمامٌ، فالبصريّون يرفعون وينصبون، والكوفيّون يرفعون¹⁵¹.

3. ارتباط الخبر بالمبتدأ بالفاء: الأصل ألاّ يحتاج الخبر إلى حرف يربطه بالمبتدأ؛ لأنّه مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، ولكنّه لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه، وهو الشرط والجزاء، دخلت الفاء، وفق الشروط المفصلة في مظانّ النحو¹⁵². وقد اختلف النحاة في الرابط، إذا كان المبتدأ¹⁵³ موصولاً ب (أل)، وفيه عموم. فمذهب المبرد¹⁵⁴، وبعض الكوفيّين، والزجاج، وابن مالك جواز ذلك، احتجاجاً بنحو قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: 2]. وذهب سيبويه إلى منع دخول الفاء، وتأول الآية ونحوها على حذف الخبر، وما بعد الفاء مستأنف. قال معقّباً عليها: "كأنّه لما قال جلّ ثناؤه: ﴿سورة أنزلناها وفرضناها﴾ [النور: 1]، قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض، ثمّ قال: فاجلدوا، ف جاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع"¹⁵⁵.

وسبب الخلاف هو أنّه عند سيبويه، لا بدّ أن يكون المبتدأ الداخِلُ الفاء في خبره موصولاً بما يقبل أداة الشرط لفظاً، نحو: الذي إن يأتي أحسن إليه فله درهم، أو يقبلها تقديراً، نحو: الذي يأتيني فله درهم، واسمُ الفاعلِ والمفعول لا يجوز أن يدخل عليه أداة الشرط¹⁵⁶.

4. وأثبت الكوفيّون في أحوال كان هذا وهذه، وهو ما يُعرف عندهم بالتقريب¹⁵⁷، نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادماً، والمنصوب عندهم خبرُ التقريب، وأجازوا تعريف هذا الخبر ب (أل)، فيقولون: وهذا الخليفةُ القادم¹⁵⁸. ومثل هذا عند البصريّين نصبٌ على الحال، ولا يجوز تعريفه.

146 ابن منظور: لسان العرب 114/6. 115 شمس.

147 ولو تأخر نحو: أخواك خارج أبوما لم يكن منه، واحتز من نحو: أقائم أبواه زيد، فزيد مبتدأ والوصف المتقدم خبره وأبواه مرفوع به، وأجاز ابن مالك أن يكون قائم مبتدأ وأبواه مرفوعاً به، وزيد خبر قائم.

148 أبو حيان: ارتشاف الضرب 25/2.

149 أبو حيان: ارتشاف الضرب 26/2.

150 السيوطي: مع الهوامع 7/2.

151 أبو حيان: ارتشاف الضرب 59/2. وينظر السيوطي: مع الهوامع 25/2.

152 ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 66/2 وما بعدها، والسيوطي: مع الهوامع 56/2 وما بعدها.

153 ينظر في هذا الخلاف: أبو حيان: ارتشاف الضرب 67/2. 68، والسيوطي: مع الهوامع 56/2.

154 المبرد: الكامل في اللغة والأدب 481/2. 482.

155 سيبويه: الكتاب 143/1.

156 ينظر: أبو حيان: البحر المحيط 427/6.

5. ويشترطُ البصريُّونَ في إعمالِ لا النافية للجنسِ عملَ إنَّ ألاَّ تدخلَ على معرفةٍ، وأجازَ الكوفيُّونَ ذلكَ، فأجازَ الكسائيُّ أنْ تعملَ في العلمِ المفردِ، نحو: لا زيدَ، والمضافِ لَكُنْيَةٍ، نحو: لا أبا محمدَ، والمُضافِ إلى اللهِ والرحمنِ والعزيرِ، نحو: لا عبدَ اللهِ، وعبدَ الرحمنِ، وعبدَ العزيزِ، ووافقَ الفراءُ الكسائيَّ على: لا عبدَ اللهِ؛ لكثرةِ استعمالِهِ، وخالفَهُ في عبدِ الرحمنِ وعبدِ العزيزِ؛ لأنَّ الاستعمالَ لم يلزمَ فيهما، كما لزمَ في عبدِ اللهِ، وأجازَ بعضهم إسقاطَ (أل) من الرحمنِ والعزيرِ، نحو: لا عبدَ عزيزٍ ولا عبدَ رحمنٍ¹⁵⁹.

6. ضميرُ الفصلِ: محلُّ هذا الضميرِ المبتدأ والخبرُ ونواسخُهما. واشترطَ الجمهورُ وقوعَهُ بعدَ معرفةٍ مبتدأ، أو منسوخٍ، نحو: زيدٌ هو القائمُ، وكانَ زيدٌ هو القائمُ، أو شبيهِهما، يمتنعُ دخولُ (أل) عليه، نحو قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [المزمل: 20]، واشترطوا أيضاً أن يكونَ الخبرُ بعدَهُ معرفةً، كالمثالينِ؛ الأوَّل والثَّاني، أو شبيهاً بالمعرفةِ، يمتنعُ دخولُ (أل) عليه، كالمثالِ الثالثِ. وفي بعضِ ما سبقَ خلافٌ نسوقُ منه ما يتصلُّ ب (أل).

أ. أجازَ قومٌ وقوعَهُ بينَ نكرتينِ، يمتنعُ دخولُ (أل) عليهما، نحو: ما أظنُّ أحداً هو خيراً منك، وأجازَ قومٌ من نخاة الكوفةِ. منهم الفراءُ¹⁶⁰. أن يقعَ بينَ نكرتينِ مطلقاً، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: 92]¹⁶¹.

ب. وإذا كانَ الخبرُ بعدَهُ معرفةً، فلا شَرَطَ في هذهِ المعرفةِ عندَ نخاةِ البصرةِ، وذهبَ الفراءُ إلى أنَّ المعرفةَ إن كانتَ بغيرِ (أل) وجبَ الرفعُ، نحو: كانَ زيدٌ هو أخوكَ، وقال: أُجيزُ: كانَ عبدُ اللهِ هو أخاكَ، بمعنى هو الأخ لك، لأنَّ (أل) تصلحُ فيه، ولم يُجزَ ذلكَ في زيدٍ وعمرو؛ لأنَّ (أل) لا تصلحُ فيهما، وأجازَهُ الكسائيُّ¹⁶². وإذا كانَ الخبرُ معرفةً ب (أل) في باب (ما) فلا يُجيزُ الفراءُ أن يكونَ فصلاً، نحو: ما زيدٌ هو القائمُ، وإن كانَ في بابِ ليسَ، فالرفعُ هو الوجهُ عندَ الفراءِ، نحو: ليسَ زيدٌ هو القائمُ، وأجازَ النصبَ أيضاً، وهو الوجهُ عندَ البصريِّينِ¹⁶³.

ج. أجازَ أهلُ المدينةِ¹⁶⁴ والفراءُ وهشامٌ أن يقعَ قبلَهُ النكرةُ، كقولك: ما ظننتُ أحداً هو القائمُ، وكقولك: كانَ رجلٌ هو القائمُ. ومنعَ ذلكَ البصريُّونَ¹⁶⁵، وسيبويه¹⁶⁶.

خامساً: المنصوباتُ

(1) المصدرُ (المفعولُ المطلقُ):

أ. من أنواعِ المصدرِ المصدرُ المختصُّ، ويكونُ الاختصاصُ بوسائلٍ، منها تعريفُهُ ب (أل) العهديةِ، نحو: ضربتُ الضربَ، إذا كانَ لكَ ضربٌ معهودٌ، أي الضربَ الَّذي تعلمُ، أو تعريفُهُ ب (أل) الجنسيةِ، نحو: جلستُ الجلوسَ، مريداً الجنسَ منه والتكثيرَ، إذ لا يُفهمُ معنى الكثرةِ من جلسَ. هذا هو مذهبُ جمهورِ النحويِّينَ.

157 ينظر في مفهوم هذا المصطلح: الجبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص 30.

158 أبو حيان: ارتشاف الضرب 72/2.

159 أبو حيان: ارتشاف الضرب 170/2. وينظر: السيوطي: همع الموامع 194/2. 194.

160 الفراء: معاني القرآن 113/2.

161 السيوطي: همع الموامع 238/1. 239. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 111/3.

162 الفراء: معاني القرآن 409/1. وينظر: 352/2.

163 أبو حيان: ارتشاف الضرب 491/1، و 499/1، والسيوطي: همع الموامع 239/1.

164 نسب ذلك إليهم سيبويه 396/2. وفي حاشيته نقلاً عن السيرافي أنَّ ذلك إنَّ حملَ على ظاهره غلطٌ وسهوَ.

165 أبو حيان: ارتشاف الضرب 489/1. 490.

166 سيبويه: الكتاب 396. 395/2.

ونقل أبو حيان عن ابن سيده أنه لا يجوز أن تدخل (أل) على المصدر، وأن نحو: قام زيد القيام، وقعد القعود خطأ، إلا أن يُنعت المصدر، نحو: قام زيد القيام الحسن¹⁶⁷، وهو ما ورد في القرآن الكريم، نحو قوله جل ثناؤه: ﴿فِعْدَبَهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: 34].

ب. واختلف النحاة في قياس إدخال (أل) على المصادر التي سُمع حذف عاملها وجوباً، وجازَ فيها الرفع والنصب، نحو: السقي والرعي، قياساً على الوبح، والويس¹⁶⁸، والويل، فمذهب الجمهور وسيبويه أنه لا يطرد إدخال (أل) فيها جميعها، إنما هو سماع، "فليس كل حرف يدخل فيه الألف واللام من هذا الباب. لو قلت: السقي لك والرعي لك، لم يجز"¹⁶⁹، وذهب الفراء والجرمي إلى قياس إدخال (أل) والرفع¹⁷⁰.

ج. ومثله خلافتهم في إدخال (أل) على المصدر، إذا كان اسم عين، نحو: ترباً وحنديلاً، فالجمهور، وإن كان يجوز فيه الرفع أيضاً، منعوا تعريفه بـ (أل)، وبعضهم أجازوه¹⁷¹.

د. وخلافهم في أصل (سبحان) من سبحان الله. فقد ذكر بعضهم أن أصل وضعه نكرة جارية بحرى المصدر، وعرف تارة بالإضافة، وتارة أخرى بـ (أل)، كقول الشاعر [الرجز]:

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ¹⁷²

هـ. ومن ذلك أن بعضهم اتكأ على عدم إدخال (أل) على المصدر المحذوف عامله، الواقع بعد توبيخ، كقول الشاعر [الوافر]:

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شَعْبِي غَرِيبًا أَلُومًا بَعْدَ ذَلِكَ وَاغْتِرَابًا

ليوجه نصب هذا النحو من المصادر على الحال، وليس على المصدر، كما عليه الجمهور؛ لأن المعرفة لا تقع هنا¹⁷³.

(2) المفعول له:

وفي باب المفعول له اختلف النحويون في محيئ المصدر معرّفًا بـ (أل). فسيبويه وجمهور البصريين أجازوا أن يكون المصدر معرّفًا بـ (أل)، كقول الشاعر [الرجز]:

لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ

وذهب المبرد، والجرمي، والرياشي إلى أن شرطه التنكير؛ وأولوا ما فيه (أل) على أنها زائدة¹⁷⁴؛ لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل، فيكفي فيه النكرة، و (أل) زيادة لا يحتاج إليها. ورد ذلك الجمهور؛ لكون السبب الحامل قد يكون معلومًا عند المخاطب، فيحمله عليه، فيعرفه ذات السبب، وأما معلومة له¹⁷⁵.

(3) المفعول فيه:

وابتنى على (أل) في باب المفعول فيه بعض المسائل الخلافية¹⁷⁶.

167 أبو حيان: ارتشاف الضرب 203/2.

168 ينظر: ابن منظور: لسان العرب 639/2 ويح، و 259/6 ويس.

169 سيبويه: الكتاب 329/1.

170 أبو حيان: ارتشاف الضرب 208/2، والسيوطي: هم الهوامع 109/3. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 120/1.

171 أبو حيان: ارتشاف الضرب 219/2.

172 البغدادي: خزنة الأدب 250/3. 251.

173 أبو حيان: ارتشاف الضرب 213/2.

174 أبو حيان: ارتشاف الضرب 224/2.

175 السيوطي: هم الهوامع 133/3.

176 ذكر بعضها في المنوع من الصرف.

أ. أصل النُّحَاةُ أنَّ جوابَ كم، ممَّا يصلُّحُ جواباً لها من ظروفِ الزمان، يكونُ نكرةً، ويكونُ معرفةً بـ (أل) نحو قولك: يوماً أو ثلاثة أيامٍ أو اليومينِ المعهودين؛ جواباً لمن سأل: كم سار زيد؟¹⁷⁷. ومنع ابن السراج أن يكونَ جواباً بـ (أل)؛ للتفريق بين جوابها، وجواب متى، الذي يكونُ معرفةً، أو مقارباً للمعرفة، قال: "ولا يسأل بـ (كم) إلا عن نكرة... يقول القائل: كم سرت؟ فتقول: شهرين أو شهراً أو يوماً، ولا يجوز أن تقول الشهر الذي تعلم، ولا اليوم الذي تعلم؛ لأنَّ هذا من جواب متى" 178.

ب. وفي (أل) في الآن أقوالاً، وهي مبنية على الخلاف في علة بنائه¹⁷⁹. فقال أهل البصرة¹⁸⁰، والخليل، وسيبويه¹⁸¹، والزرَّاج¹⁸²: إنَّها بمعنى اسم الإشارة هذا، أي للإشارة إلى الوقت، ومعنى نحن الآن نفعلاً: نحن من هذا الوقت نفعلاً. وقال أبو عليِّ الفارسي: إن (أل) زائدة بدل من (أل) أخرى، حدت. وتابعه على هذا الرأي ابن جني، قال: "فهو معرفٌ بلامٍ مقدرة، وهذه الظاهرة فيه زائدة"¹⁸³. وقال المبرد، وابن السراج: (أل) للتعريف، دخلت في الأصل على نكرة. وقال السيرافي، والزمخشري: (أل) من أصل اللفظ، إذ وقع في أول أحواله بـ (أل)¹⁸⁴. وزائدة لازمة عند ابن مالك، غير زائدة للحضور عند بعض المتأخرين¹⁸⁵. وقول السيرافي والزمخشري هو المختار عندي؛ لسلامته من التأويل.

وللفراء فيها قولان: الأول أنه "حرفٌ بني على الألف واللام لم تُخلع منه"، وأصله "أوان حذفت منها الألف وعُبرت وأوها إلى الألف، كما قالوا في الراح: الرياح"، والثاني أن أصله "من قولك أن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام"¹⁸⁶. ج. وأجاز الخليل أن يكون أصل أمس في قولك: لقيته أمس، هو بالأمس، فنزعت الباء ونزعت (أل)، وترك على نية الباء¹⁸⁷. وإذا استعمل بـ (أل) مبنياً¹⁸⁸، نحو: لقيته أمس الأحداث، ففي ذلك أقوال: الأول أن جرّه، وفيه (أل)، لا يكاد يعرف¹⁸⁹. والثاني أن (أل) زائدة لغير تعريف، وتعرف بلامٍ أخرى مرادة غير هذه الظاهرة¹⁹⁰، واستصحب معنى التعريف، فاستدسم البناء على الكسر. والثالث أنه معرب، و(أل) هي المعرفة، وجرَّ على إضمار الباء¹⁹¹.

(4) المُسْتَنَى:

وابتنى على (أل) في باب المستثنى المسائل الخلافية الآتية:

أ. تُحمَلُ إلَّا على غيرٍ، فيُوصَفُ بها، كما يُوصَفُ بغيرٍ. وذكر أبو حيان أن كلام النحويين اضطرب في الوصف بإلَّا، وأنَّ المتفهم من كلام أكثرهم أن المراد هو الوصف الصناعي، وأنهم اختلفوا في شرط موصوفها¹⁹². فمذهب جمهور النُّحَاة أن يكون

177 أبو حيان: ارتشاف الضرب 230/2.

178 ابن السراج: الأصول في النحو 191/1. وينظر: السيوطي: هم الهوامع 146/3.

179 ينظر هذا الخلاف في: الجبالي: الخلاف النحوي الكوفي ص 246.

180 ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 298.

181 ابن فارس: الصحاحي ص 204.

182 السيوطي: هم الهوامع 185/3، وابن منظور: لسان العرب 41/13 أين.

183 ابن جني: الخصائص 58/3. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 41/13 أين.

184 ينظر في هذا الخلاف: الأنباري مسألة رقم 71، والسيوطي: هم الهوامع 184/3، و الاسترابادي: شرح الكافية 126/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 246/2.

185 أبو حيان: ارتشاف الضرب 517/1. وينظر: السيوطي: هم الهوامع 277/1.

186 الفراء: معاني القرآن 467/1. 468. وينظر: ابن فارس: الصحاحي ص 202. 204.

187 أبو حيان: ارتشاف الضرب 224/2، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 297، والسيوطي: هم الهوامع 187/3، والفارقي: الإفصاح ص 237.

188 اكتفى الفراء فقط بالإشارة إلى بنائه مع (أل). معاني القرآن 467/1. 468.

189 الأخفش: معاني القرآن 11/1.

190 ابن جني: الخصائص 58/3.

191 أبو حيان: ارتشاف الضرب 250/2، وابن منظور: لسان العرب 8/6 أمس، والسيوطي: هم الهوامع 190/3.

192 ينظر في هذا الخلاف: أبو حيان: ارتشاف الضرب 313/2، والسيوطي: هم الهوامع 271/3 وما بعدها.

موصوفها جمعاً منكوراً، وأجاز الأخصش أن تقع صفةً لنكرة، أو لما فيه (أل)، سواء أكانت للجنس أو للعهد. ومنع ابن السراج¹⁹³، والمبرد¹⁹⁴، وابن مالك أن يكون موصوفها معرفاً بـ (أل) الجنسية؛ لأنه في معنى النكرة، بخلاف (أل) العهدية. وذكر بعض النحاة المغاربة أنه يوصف بها الظاهر، والمضمر، والنكرة، والمعرفة؛ لكونه وصفاً مخالفاً لسائر الأوصاف.

ب. وذكروا أيضاً أنه يوصف بـ (ليس)، و(لا يكون)، حيث يصح الاستثناء، ولا يكونان إذ ذاك استثناءً، ويكون موصوفهما نكرةً، نحو: ما جاءني امرأة ليست هنداً، كما يكون فيه (ال) الجنسية، نحو: أتاني القوم ليسوا إحتوك. ولكن أبا حيان نقل عن ابن مالك أن كون موصوفها معرفاً بـ (أل) الجنسية هو رأي بعضهم، فأشعر بذلك أن المسألة خلافية¹⁹⁵.

(5) الحال:

وفي باب الحال، مما له صلة بـ (أل)، اختلف النحاة في المسائل الآتية:

أ. تعريفها: جيء الحال معرفةً بـ (أل) موضع نقاش النحويين، وقد اختلفت أحوالهم فيها إجازةً ومنعاً. فالجمهور منع ذلك، واشترط أن تكون الحال نكرة؛ لأنها خير في المعنى، ولئلا يؤثم أنها نعت عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابه، وتأولوا ما ورد على زيادة (أل)¹⁹⁶. وأجاز تعريف الحال بـ (أل) مطلقاً بعض الكوفيين¹⁹⁷، ويونس¹⁹⁸، والبغداديون¹⁹⁹، قياساً على الخبر، فأجازوا نحو: جاء زيد الراكب. ومنع جمهور الكوفيين تعريف الحال بـ (أل)، وأولوا ما ورد²⁰⁰، كالبريقيين، إلا إذا كان في الحال معنى الشرط، فأجازوا أن تأتي معرفةً لفظاً، نكرةً معني، نحو: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء، والتقدير: إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، وأما نحو: جاء زيد الراكب، فليس بجائز عندهم؛ لأنه لا يتضمن معنى الشرط. ونصب (المحسن)، وشبهه عند البريقيين، على أنه خبر لـ (كان) مضمرة²⁰¹.

وليس كل ما جاء عن العرب من أحوال مقترنة بـ (أل) موضع اتفاق بين النحاة أنه حال منصوبة.

. فأرسلها العراك في قول لبيد بن ربيعة [الوافر]:

فَأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

مفعول به ثان لأوردها، عند الكوفيين، على أن أرسلها مضمّن معنى أوردها²⁰²، وعند سيبويه اسم موضوع موضع المصدر، " كأنه قال: اعتراك"²⁰³. ومنع بعض النحويين نصبه على الحال، وينصب عنده على المصدر، كأنه قال: تعترك عراكاً، فأقام العراك مقام الاعتراك، وذهب بعضهم إلى أن الألف واللام فيه زائدتان، وهو قول الخليل، قال الفارقي: وقد أباه كثير من أصحابنا، والقول فيه: "إنه مصدر، أقيم مقام الحال، ونصبه على المصدر"²⁰⁴.

193 ابن السراج: الأصول في النحو 290/1، و 302.

194 المبرد: المقتضب 411/4.

195 أبو حيان: ارتشاف الضرب 321/2. وينظر: السيوطي: مع الهوامع 290/3.

196 ينظر: سيبويه: الكتاب 375/1، و 13/2، والأخصش: معاني القرآن 17/1.

197 أبو حيان: النكت الحسان ص 99.

198 ابن منظور: لسان العرب 217/13 سكن.

199 الشيخ يسن: حاشية الشيخ يسن على شرح التصريح 247/1.

200 أبو حيان: ارتشاف الضرب 37/2. 38.

201 أبو حيان: ارتشاف الضرب 517/1، و 337/2، و 338، والسيوطي: مع الهوامع 18/4.

202 أبو حيان: ارتشاف الضرب 338/2.

203 سيبويه: الكتاب 375/1. وينظر: 375/1. وابن منظور: لسان العرب 465/10 عرك.

204 الفارقي: الإفصاح ص 312.

- وقولهم: مررت بهم الجماء الغفير، حال عند الخليل، على نية ما لا تدخله الألف واللام، ويشبهه بقولك: مررت بهم قاطبة²⁰⁵، وعند سيبويه كأرسلها العراك، أي أنه اسم موضوع موضع المصدر²⁰⁶، أي مررت بهم مجموعاً غفيراً، وعند ثعلب منتصب على المدح، وليس حالاً²⁰⁷.

ومررت بهم الجماء الغفير وأرسلها العراك ليست بأحوال في الحقيقة عند الأخفش والمبرد²⁰⁸، وإنما الأحوال العوامل الناصبة المضمره، ثم اختلفوا في تقدير هذه العوامل. فأبو عليّ الفارسي قدّر فعلاً، وبعضهم قدر اسماً مشتقاً. وهذه عند ابن طاهر وابن خروف ليست أحوالاً لعوامل مقدّرة، بل هي واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبه بنفسها مشتقة من ألفاظها ومن معانيها.²⁰⁹ وهذه عند ابن الطراوة صفات لمصادر محذوفة²¹⁰.

. وفي قولهم: ادخلوا الأوّل فالأوّل، أقوال²¹¹: مذهب بعضهم أنّ (أل) زائدة، والمعنى: ادخلوا مرتبين، لذلك كانت قراءة من قرأ قوله جلّ ثناؤه: ﴿لِيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ﴾ [المنافقون: 8]، ينصب الأذلّ على الحال، شاذة عند البصريّة²¹². وقياس قول الكوفيّة الجواز؛ لأنّ الحال إذا كانت في معنى الشرط جاز أن تكون معرفة بـ (أل). وذهب المبرّد إلى أنّه حال و (أل) للتعريف، وليست زائدة، بل جارية مجرى الزائد²¹³. وتابعه على ذلك السيرافي. وذهب يونس إلى أنّه حال بنفسه، بناء على رأيه في جواز تعريف الحال. وذهب الأخفش إلى أنّ الأوّل ليس حالاً، وإنما انتصب على أنّه مشبه بالمفعول.

ب. ومن المسائل الخلافية في باب الحال اختلافهم في توجيه إعراب ما وقع بعد خبر فيه (أل) الجنسية الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل علماً؛ فـ (علماً) عند الجمهور حال مصدر مؤوّل بالمشق. وعند ثعلب مصدر مؤكّد وليس حالاً، ويتأوّل المعرف بـ (أل) باسم الفاعل، فكأنه قال: أنت العالم علماً. وذهب أبو حيان إلى أنّ هذا تمييز، كأنه قال: أنت الكامل علماً، أي علمه، فحوّل إلى الرجل بمعنى الكامل²¹⁴.

ج. ومنها خلافهم في إعراب ما وقع بعد أمّا معرفة، نحو: أمّا العلم فعالم. فالتَّمِيمُونَ يوجبون الرفع، والحجازيون يرجحونه. وهو، إن كان منصوباً، عند سيبويه مفعول له²¹⁵؛ لتعدّد تعريف الحال والمصدر؛ لأنّه مؤكّد، والمؤكّد لا يعرف بـ (أل)، وعند الأخفش نصب على المصدر مؤكّداً بـ (أل)، وعند الكوفيين، واختاره ابن مالك، مفعول به لفعل مضمر²¹⁶.

د. ومما يتعلّق بالحال أنّ الفراء أجاز: ما لك قائماً، وهو ما أجازّه الجمهور، غير أنّ هذا ينتصب عنده على معنى كان، لا على الحال كمذهب الجمهور، وأجاز أن يقترب بـ (أل)، فيقال: ما لك الناظر في أمرنا²¹⁷.

هـ. ومما يتعلّق بالحال أيضاً إسقاط (أل)، ونصب الاسم على القطع. والقطع أن يراد بالاسم أن يكون صفة لما قبله بـ (أل)، فإذا قطع منه (أل) نصب²¹⁸. فالفراء أجاز ذلك حيث يراد التوكيد فقط، ففي نحو قولك: جاء زيد الظريف؛ فإن كان زيد لا

205 سيبويه: الكتاب 1/375.376.

206 سيبويه: الكتاب 1/375.

207 أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/338، وابن منظور: لسان العرب 12/109 جم.

208 المبرد: المقتضب 3/237.

209 أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/338.

210 أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/338.

211 أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/338.339.

212 الأبناري: البيان في غريب إعراب القرآن 2/441. وينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 2/1224.

213 المبرد: المقتضب 3/271.

214 أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/343، وص 353، والسيوطي: معجم الهوامع 4/15.

215 سيبويه: الكتاب 1/385.

216 أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/344، و السيوطي: معجم الهوامع 4/16.17.

217 أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/353.

يُعرفُ إلا بالظرفِ، ثُمَّ أَسْقَطْتَ (أل)، فُقلتَ: جاءَ زيدٌ ظريفًا، انتصبَ زيدٌ على القطع²¹⁹، وإن كان يُعرفُ بغيرِ الظريفِ، وأسقطتُ (أل) انتصبَ على الحال²²⁰. ورأيُ الفراءِ هذا مُبتَنٍ على إنكارِهِ الحالِ المؤكَّدة²²¹؛ لأنَّ الحالَ لا بدُّ من تجرُّدِ فائدةٍ عندَ ذكرِها²²². والكسائيُّ، وهشامٌ أجازا إسقاطَ (أل)، وانتصابَ الاسمِ على القطعِ مطلقًا²²³. وأجازَ ابنُ شُقييرِ البغداديُّ النصبَ على قطعِ الألفِ واللامِ في الحالِ، وغيرِها، قال: "وكذلك: ﴿تَسَاقَطَ عَلَّيْكَ رُطْبًا حَيْثًا﴾ [مریم: 25] معناه: تُسَاقَطُ عليكِ الرُّطْبُ الجَنِّيُّ، فلَمَّا أَسْقَطَ الألفَ واللامَ نَصَبَ على قطعِ الألفِ واللامِ"²²⁴.

(6) التمييز:

أ. اختلفتِ النَّحَاةُ في دخولِ (أل) على التمييزِ، فَمَنَعَ ذلكَ البصريُّونَ؛ لاشتراطِهِم تنكيرَ، وما وردَ فمؤوَّلٌ على زيادةِ (أل)، وأجازَهُ الكوفيُّونَ²²⁵، وابنُ الطراوةِ²²⁶، كقولِ الشَّاعِرِ [الطويل]:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا
صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَن عَمْرُو

ب. وفي بابِ العددِ اختلفتِ النَّحَاةُ في الآتي:

1. إذا كانَ العُدُّ مُفْرَدًا، دخلتِ (أل) عليهِ بِإِجْمَاعِ النحويِّينَ، كقولِكَ: الواحدُ، والعشرونَ، والمائةُ، وأمَّا إذا كانَ مُضَافًا، فهم مختلفونَ في دخولِها على العددِ المُضَافِ والمُضَافِ إليهِ، فأجازَ الكوفيُّونَ أنْ تدخلَ عليهما معًا، كقولِكَ: أخذتُ الثلاثةَ الأثوابِ؛ لأنَّ الثلاثةَ هي الأثوابُ²²⁷، وحكى ذلكَ أبو زيدٌ عن قومٍ، وَصَفَهُم أَبُو حِيَّانٍ بِأَنَّهُمْ لَيْسُوا فَصَحَاءَ، وَمَنَعَهُ البصريُّونَ، وَعَدَّوه خطأً فاحشًا؛ فكما لا يجوزُ جاءني الغلامُ زيدٌ؛ لأنَّ الغلامَ معرفٌ بالإضافةِ، لا يجوزُ أخذتُ الثلاثةَ الأثوابِ؛ لأنَّه لا يضافُ ما فيه (أل) من غيرِ الأسماءِ المشتقةِ من الأفعالِ²²⁸، وتَأَوَّلُوا ما سَمِعُ منه على زيادةِ (أل) في العددِ الأوَّلِ، إلا أنْ يكونَ العددُ الثاني بدلًا من العددِ الأوَّلِ، على رأيِ البصريِّينَ²²⁹، أو نعتًا على رأيِ الكسائيِّ²³⁰ فذلكَ جائزٌ. وأمَّا إدخالُها على العددِ المُضَافِ، نحو: الثلاثةَ أثوابٍ، فقد أجازَهُ بعضُ الكُتَّابِ²³¹، وذكرَ أبو حِيَّانٍ أَنَّهُ إنْ كانَ مسموعًا عن العربِ، فهو مؤوَّلٌ على تقديرِ: الثلاثةَ ثلاثةَ الأثوابِ، فحُدِفَ ثلاثةٌ، وبقيَ أثوابٌ على إعرابهِ، لو كانَ ثلاثةً ملفوظًا بها²³².

218 ينظر في مفهوم القطع عند الكوفيين: الجبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص 64.

219 الفراء: معاني القرآن 348/1. 349. وينظر 200/1، و 328،

220 أبو حيان: ارتشاف الضرب 362/2. وينظر 22/2.

221 إن دلت الحال على معنى لا يفهم مما قبلها فهي المبينة، وإن دلت فهي المؤكدة.

222 أبو حيان: ارتشاف الضرب 362/2.

223 ابن السراج: الأصول 215/1. 216، وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 22/2.

224 ابن شقيير البغدادي: المحلى "وجوه النصب" ص 7.

225 الفراء: معاني القرآن 79/1. وينظر: أبو حيان: تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ص 142.

226 أبو حيان: ارتشاف الضرب 517/1، و 384/2، والسيوطي: جمع الهوامع 72/4.

227 الغراء: معاني القرآن 33/2.

228 المبرد: المقتضب 175/2.

229 أبو حيان: ارتشاف الضرب 366/1.

230 التبريزي: تحليب إصلاح للنطق ص 648.

231 وهو ما ورد في لسان العرب نقلا عن الأزهري: "قال الأزهري: فأبو العباس النحوي هو واحد عصره قد ارتضى ما ذهب إليه أبو عبيد واستصوبه، قال: وهذه السبعة أحرف التي معناها اللغات غير خارجة من الذي كتب في مصاحف المسلمين... 41/9 حرف.

232 أبو حيان: ارتشاف الضرب 366/1. 367.

ومَّا يتعلَّقُ بالعددِ المضافِ أنَّه لا يجوزُ إدغامُ هاءِ التأنِيثِ في العددِ الثاني الَّذي فيه (أل) في نحو قولك: عندي خمسةُ الدِّراهمِ؛ لأنَّ اللامَ مدغمةً في الدالِ، فلا يجوزُ أن تدغمَ الهاءُ من خمسةٍ، وقد أدغمتَ ما بعدها، في حينِ يجوزُ الإدغامُ إذا لم يكن في العددِ الثاني (أل) في مثل قولك: عندي خمسٌ دراهمٌ.²³³

2- وإذا كانَ العددُ مركَّباً²³⁴، فمذهبُ جمهورِ البصريِّينَ أن تدخلَ (أل) على العددِ الأوَّلِ فقطً، نحو: الخمسةَ عشرَ درهماً²³⁵، وأجازَ الكوفيُّونَ دخولَها على الجزأينِ²³⁶. وأجازَ الكسائيُّ²³⁷، والفراءُ²³⁸ والأخفشُ أيضاً دخولَها على الجزأينِ، وعلى التمييزِ، كما أجازَ الأخفشُ دخولَها على الجزءِ الأوَّلِ، وعلى التمييزِ²³⁹.

(7) المنادى:

وفي باب المنادى، ممَّا ل (أل) صلةٌ به، وقعَ خلافٌ بينَ النحويِّينَ في الآتي:

أ. منعُ الجمهورِ²⁴⁰، وأجازَ الكسائيُّ²⁴¹، وثعلبٌ بناءَ المنادى المضافِ والمُضافِ إليه على الضمِّ، إذا صحَّ اقترانُهما بـ (أل)، نحو: يا ضارِبُ الرجلِ، ويا ضارِبُ رجلاً؛ لكونِ إضافتهما في نيةِ الانفصالِ، كأنهما لم يعتدَّا بالمُضافِ إليه، وإذا لم يصحَّ الاقتزانُ بـ (أل)، نحو: يا عبدَ اللهِ، وخيراً من زيدٍ، امتنعَ الضمُّ²⁴².

ب. واختلَفوا بأيِّ شيءٍ تعرَّفتِ النكرةُ المقصودةُ؟ فقيلَ: بالإقبالِ عليها، وقصدِها، وقيلَ: بـ (أل) المحذوفةِ، ونابَ حرفُ النداءِ عنها²⁴³.

ج. وأجازَ الكوفيُّونَ إلَّا الفراءَ²⁴⁴، وأبا بكرٍ بنَ الأنباريِّ²⁴⁵ نداءَ المعرَّفِ بـ (أل) في سعةِ الكلامِ، ومنعَ البصريُّونَ ذلكَ إلَّا في الضرورةِ²⁴⁶؛ لعدمِ جوازِ الجمعِ بينَ تعريفيْنِ، هما النداءُ، و(أل). واستثنى البصريُّونَ لفظَ الجلالةِ للزومِ (أل) له، كأنها من بنيةِ الكلمةِ، واستثنوا كذلكَ الجملةَ المسمَّى بها، نحو: يا الرجلُ قائمٌ²⁴⁷، واستثنى المبردُ، ومنعَ سيبويه²⁴⁸، الموصولَ ذا (أل)، إذا سمِّيَ به، نحو: يا الَّذي رأيتُ²⁴⁹، واستثنى ابنُ سعدانَ، وابنُ مالكٍ اسمَ الجنسِ المشبَّهَ به، نحو: يا الأسدُ شدَّةً، والتقديرُ: يا مثلَ الأسدِ، فحسنُ نداؤهُ بـ (أل)، لتقديرِ دخولِ يا على غيرِ المعرَّفِ بـ (أل)²⁵⁰.

233 التبريزي: تحليب إصلاح للنطق ص 649.

234 ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 43، 321/1.

235 ينظر: المبرد: المقتضب 175/2.

236 الفراء: معاني القرآن 33/2.

237 التبريزي: تحليب إصلاح للنطق ص 648.

238 الفراء: معاني القرآن 33/2.

239 أبو حيان: ارتشاف الضرب 367/1. وينظر الخلاف في تعريف العدد المركب وحجاج النحاة في: الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 43، 312/1.

240 أبو حيان: ارتشاف الضرب 122/3.

241 الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 138/3.

242 الاسترأبادي: شرح الكافية 136/1.

243 أبو حيان: ارتشاف الضرب 121/3، والسيوطي: جمع الهوامع 190/1.

244 الفراء: معاني القرآن 121/1.

245 الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس 14/2.

246 السيوطي: جمع الهوامع 46/3.

247 السيوطي: جمع الهوامع 48/3.

248 سيبويه: الكتاب 334/3.

249 أبو حيان: ارتشاف الضرب 124/3.

250 السيوطي: جمع الهوامع 48/3.

د . وأجاز الكوفيون ومنع البصريون مباشرة يا اللهم . والخلاف هذا مبني على خلافهم في الميم المشددة، فهي عوض من يا عند البصرية، بقية جملة محذوفة تقديرها: يا الله أمنا بخير عند الكوفية²⁵¹ . ثم اختلف النحاة في جواز وصف اللهم، فمنع الوصف الخليل وسيبويه²⁵² ، وأجاز المبرد²⁵³ والزجاج²⁵⁴ .

هـ . واختلف النحاة في تابع (أي) المعرف ب (أل)، فمذهب الجمهور أنه يكون اسم جنس ب (أل)، أو موصولاً ب (أل)، أو اسم إشارة، نحو: يأيها الرجل، و ﴿يَأْيُهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ﴾ [الحجر: 6] ، ومنعوا أن يكون معرفاً ب (أل) التي للمح الصفة، كالحارث والعباس²⁵⁵ ، وأجاز ذلك الفراء والجرمي²⁵⁶ .

و . وإذا كان تابع (أي) اسم إشارة، فشرطه عند أكثر النحاة أن يُنعت بذي (أل)، وأجاز ابن عصفور وابن مالك الاقتصار على اسم الإشارة وصفاً لأي فقط²⁵⁷ .

ز . وإذا عطف على منادى مبني بمنادى شبيه بالمضاف، نحو: يا زيد وخيراً من عمرو، فغير جائز عند المازني من غير إدخال (أل) و(يا) على المعطوف، فيقال: يا زيد ويا الأخير أقبلاً، وأجازه غيره من غير (يا)، وب (يا)²⁵⁸ .

ح . وإذا عطف على نكرة مقصودة، وكان في المعطوف (أل)، فمنع الأخفش، ومن تبعه غير الرفع، نحو: يا رجل العاقل، وعند الآخرين جاز الرفع والنصب²⁵⁹ .

ط . وإذا نُعت المندوب بذي (أل)، فجمهور البصريين منع أن تلحق الألف بنعته، أو نعت (أي)، وأجاز يونس، والكوفيون، وابن مالك لحاقها بنعته، نحو: وازيد الظريفاه، وأجاز خلف لحاقها بنعت (أي)، نحو: يأيها الرجلاه²⁶⁰ .

سادساً: المجرور:

وفي باب المجرور، مما له صلة ب (أل)، كان خلاف بين النحويين فيما هو آت:

(1) المجرور بحرف جر:

أ . مذهب الجمهور من النحويين أن من الزائدة ينبغي أن يكون مجرورها نكرة، لكن الأخفش²⁶¹ ، والكسائي، وهشام²⁶² أجازوا أن تتراد، وأن تجر المعارف. ولا ريب في أن المعرف ب (أل) أحد هذه المعارف.

ب . وشرط مجرور (رب) عند الجمهور أن يكون نكرة، ولا يجوز أن يُعرف ب (أل)، وأجاز ذلك بعض النحويين، فيقال: رب الرجل لقيت، وأنشدوا في ذلك قول الشاعر [الخفيف]:

رُبَّما الجَامِلِ المُؤَبِّلِ فِيهِم
وعَنَاجِيحَ بَيْنَهُنَّ المِهَارِ²⁶³

251 أبو حيان: ارتشاف الضرب 126/3.

252 سيبويه: الكتاب 196/2.

253 المبرد: المقتضب 239/4.

254 أبو حيان: ارتشاف الضرب 126/3، والسيوطي: هم الهوامع 65/3.

255 سيبويه: الكتاب 334/3.

256 أبو حيان: ارتشاف الضرب 127/3.

257 أبو حيان: ارتشاف الضرب 128/3.

258 أبو حيان: ارتشاف الضرب 130/3.

259 أبو حيان: ارتشاف الضرب 132/3 . 133.

260 السيوطي: هم الهوامع 69/3.

261 الأخفش: معاني القرآن 98/1 . 99. وينظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 484/1 . 485.

262 السيوطي: هم الهوامع 215/4.

263 ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 505/1. وذكر ابن عصفور أن الرواية الصحيحة الجامل، بالرفع خير مبتدأ مضمرة، على أن تكون ما في موضع اسم نكرة مجرور برَبِّ، وذكر أنه إن صحَّت الرواية بجر الجامل، فإنه يكون مجروراً برَبِّ، و (أل) زائدة. وينظر: السيوطي: هم الهوامع 177/4 . 175.

ج . واختلفوا في قول العرب: لاه أبوك، بجرّ لاه. فقيل: حُذِفَ حرفُ الجرِّ، ولامُ (أل)، وهو شاذٌّ، غيرُ مقيسٍ. وقال ابنُ ولاد: أصلُه إلاه. وقال المبردُ: المحذوفُ لامُ التعريفِ، ولامُ الأصلِ، والباقيَةُ لامُ الجرِّ²⁶⁴ بناءً على أنَّ حرفَ الجرِّ مُحالٌ أن يُحذَفَ²⁶⁵. وقال سيويهِ: المحذوفُ لامُ الجرِّ ولامُ التعريفِ، والباقيَةُ لامُ الأصلِ²⁶⁶.

(2) المحرورُ بالإضافة:

أ . اختلفَ النُّحاةُ في تعرُّفِ الصِّفةِ المشبَّهَةِ، إذا أُضيفتْ إلى ما فيه (أل)، نحو: حَسَنَ الوجهِ، فنقلَ أبو حيانَ من كتابِ (المُنْعِجِ) لابنِ الخياطِ أنَّ الكوفيِّينَ أجازوا أن تقعَ صفةٌ للمعرفة، وأنَّ ذلكَ خطأٌ عندَ البصريِّينَ؛ "لأنَّ حَسَنَ الوجهِ نكرةٌ، فإذا أردتَ تعريفَهُ أدخلتَ عليه الألفَ واللامَ"²⁶⁷، نحو: الحَسَنِ الوجهِ، وهو ما أشارَ إليه المبردُ في المقتضبِ²⁶⁸، غيرَ أنَّ أبا حيانَ نقلَ عنه خلافَ ذلكَ²⁶⁹.

ب . وأجازَ الفراءُ إضافةَ الصِّفةِ المشبَّهَةِ إلى كلِّ معرفةٍ، وإن كانتَ مقترنةً بـ (أل)، نحو: عندي الحَسَنُ الوجهِ الجميلِ²⁷⁰، ومنعَ ذلكَ الجمهورُ²⁷¹.

ج . ومنعَ الجمهورُ إضافةَ فاعلِ المقترنِ بـ (أل) إلى المعارفِ؛ إذ فائدةُ الإضافةِ اللفظيَّةِ تخفيفُ اللفظِ، ولا تخفيفَ حينئذٍ، لأنَّ تنوينَ المعرَّفِ بـ (أل) إمَّا يسقطُ لأجلِ (أل)، وأوجبوا النَّصْبَ، إلا أن يكونَ الوصفُ مثنًى، نحو: الضاربا الرجلِ، أو مجموعاً، نحو: الضاربُ زيد، أو كانَ المضافُ إليه بـ (أل)، نحو: الضاربُ الرجلِ²⁷². لكنَّ الفراءَ أجازَ إضافةَ فاعلِ المفردِ المُحلِّيِّ بـ (أل) إلى المعارفِ، نحو: الضاربِ²⁷³. ونقلَ ابنُ السَّراجِ مذهبَ الفراءِ هذا، وذكرَ أنَّ نحو: عبدُ اللهِ الضاربُ زيد، بخفضِ زيد، غيرُ جائزٍ عندَ جميعِ النحويِّينَ، جائزٌ عندَ الفراءِ، وحكى عنه أنَّه قالَ عن ذلكَ: "ليسَ من كلامِ العربِ، إمَّا هو قياسٌ"²⁷⁴. وليسَ في (معاني القرآن) ما يُفصِّحُ أنَّه غيرُ مسموعٍ.

د . واختلفَ النُّحاةُ فيما إذا كانتَ (غير) و(مثل) يتعرَّفانِ، إن أُضيفا إلى معرَّفِ بـ (أل)، أو لا. فمذهبُ الفراءِ²⁷⁵، وابنِ السَّراجِ²⁷⁶ أنَّهما نكرتانِ، وجعلًا من ذلكَ قوله جَلَّ ثناؤُه: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاحة 7] . ومذهبُ السَّيرافيِّ أنَّهما يتعرَّفانِ، وجعلَ من ذلكَ الآيةَ السابقةَ²⁷⁷. ومذهبُ المبردِ في (غير) متناقضٌ، فمرةً ذكرَ أنَّه لا يتعرَّفُ بحالٍ؛ "لأنَّه مبهمٌ في النَّاسِ أجمعينَ"²⁷⁸، ومرةً أخرى ذكرَ أنَّه يتعرَّفُ بالإضافةِ، وجعلَ (غير) من قوله جَلَّ ثناؤُه: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ نعتاً للَّذينَ²⁷⁹.

264 أبو حيان: ارتشاف الضرب 473/2.

265 المبرد: المقتضب 348/2، و 61/3.

266 سيويهِ: الكتاب 498/3.

267 أبو حيان: ارتشاف الضرب 504/1.

268 المبرد: المقتضب 161/4.

269 أبو حيان: ارتشاف الضرب 504/1.

270 ثعلب: المحالُّ ص 274 . 275.

271 الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص 82.

272 ابن هشام: شرح شذور الذهب ص 155 . 156.

273 الفراء: معاني القرآن 226/2.

274 ابن السراج: الأصول في النحو 14/2 . 15.

275 الفراء: معاني القرآن 7/1 . وينظر: ابن منظور: لسان العرب 39/5 غير.

276 ابن السراج: الأصول في النحو 5/2.

277 أبو حيان: ارتشاف الضرب 505/2.

278 المبرد: المقتضب 288/4.

279 المبرد: المقتضب 423/4.

هـ . واختلفوا في جواز إضافة كِلا وكتلنا إلى غير ما فيه (أل). فبينما منع البصريون إضافتهما إلى غير المعرف ب (أل)، أجاز ذلك الكوفيون، على خلاف بينهم فيما إذا كان يشترط في النكرة أن تكون محدودةً مختصةً، نحو: كِلا رجلين عندك قائم²⁸⁰، أو لا، نحو: كِلا رجلين²⁸¹.

و . ومذهب الجمهور أن (كل) و(بعض) معرفتان بنيةً بالإضافة، وبنوا على ذلك أنهما لا يُصبان على الحال. وذهب الأخفش، وأبو عليّ الفارسي، وابنُ درستويه إلى أنهما نكرتان، وأنهما يتعرّفان ب (أل)، وأنه يجوز نصبهما على الحال²⁸².

وذكر الجوهري أن (كل) و(بعض) " معرفتان، ولم يجر عن العرب بالألف واللام، وهو جائز؛ لأنّ فيهما معنى الإضافة، أضفت، أو لم تُضف²⁸³. ونقل ابن منظور أن الأصمعيّ أنكر إدخال (أل) على (كل) و(بعض)، وأنّ أبا حاتم دعا إلى اجتناب تعريفهما، وأنّ الأزهريّ ذكر أنّ النحويين أجازوا ذلك²⁸⁴.

ح . واختلف النحويون في قيام (أل) مقام الإضافة، ونيايتها عن الضمير. فأجاز ذلك الكوفيون²⁸⁵، وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: 41]، أي هي مأواه، ومنع ذلك آخرون، وقدرُوا: هي المأوى له²⁸⁶.

سابعاً: التوابع

أ . الأصل أن يوافق النعت المنعوت في التعريف والتنكير²⁸⁷، إلا أن يُقطع النعت، فيجوز عدم الموافقة. هذا هو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين²⁸⁸.

ب . فإن كان النعت ب (مثل) أو (غير)²⁸⁹، أو أفعل من، والمنعوت معرف ب (أل)، ولا يرادُ به شخصٌ بعينه، كقولك: إني لأمرُ بالرجلِ مثلك، وغيرك²⁹⁰، فقد أجاز ذلك الخليلُ على نية (أل) فيهما، وإن كانت لا تدخلُ في هذين اللفظين. ومذهب ابن عصفور²⁹¹، والأخفش أن (أل) زائدة، وهو من وصف النكرة بالنكرة؛ ليصح إتيانُ المعرفِ بـ (أل) لئلا يفتقر لهما " إنما تكونان صفةً للنكرة، ولكنهما قد احتجج إليهما في هذا الموضع، فأجريت صفة لما فيه الألف واللام²⁹². وقال ابن مالك: هو بدلُ نكرة من معرفة، وردّه أبو حيان بأنّ البدلَ بالمشقّق ضعيفٌ.

ج . وأجاز بعض الكوفيّين التخالّف، بأن تُنعت النكرة بالمعرفة، إذا كان النعتُ لمدحٍ أو ذمٍّ²⁹³، كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ﴾ [الهمزة: 1، 2]. وأجاز ذلك الأخفش، إذا تخصّصت النكرة قبل الوصف، وجعل منه قوله جلّ ثناؤه: ﴿

280 ابن عقيل: المساعد 344/2.

281 ابن هشام: أوضح المسالك 202/2.

282 السيوطي: همع الهوامع 286/4.

283 الجوهري: الصحاح 1812/5 كلل. وينظر: ابن منظور: لسان العرب 591/11 كلل.

284 ابن منظور: لسان العرب 119/7 بعض.

285 الفراء: معاني القرآن 408/2.

286 أبو حيان: ارتشاف الضرب 517/1، وابن هشام: مغني اللبيب ص 77، وابن منظور: لسان العرب 540/12 لدم، والفارقي: الإفصاح ص 304.

287 سيبويه: الكتاب 6/2.

288 أبو حيان: ارتشاف الضرب 580/2.

289 سبق الخلاف فيما إذا كانت مثل وغير تعرفان بالإضافة أو لا.

290 ينظر في هذا الخلاف: أبو حيان: ارتشاف الضرب 517/1، و 580/2، والسيوطي: همع الهوامع 278/1.

291 ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 505/1.

292 الأخفش: معاني القرآن 17/1.

293 ابن عقيل: المساعد 402/2.

فَأَحْرَانَ يُقَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ ﴿المائدة: 107﴾ ، فالأوليان صفة لأحران لما تخصصت. وأجاز ابن الطراوة نعت النكرة بالمعروف ب (أل)، إذا كان الوصف خاصاً، ومنه عنده قول النابغة [الطويل]:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَعِيلَةً
مِنِ الرَّقْشِ فِي أُنْيَاهَا السَّمُّ نَاقِعٌ

فقد ذهب إلى أن (ناقع) صفة للسّم. وأجاز بعضهم ذلك من غير قيد أو شرط. واختار أبو حيان " أنه لا تُنعت النكرة إلا بالنكرة، والمعرفة إلا بالمعرفة"²⁹⁴. ومذهب الجمهور في الجمع أنها أبدال²⁹⁵.

د. ومذهب الجمهور أن الجملة لا يُنعت بها المعروف ب (أل) الجنسية، وأجاز ذلك جماعة من النحويين، منهم ابن العلي صاحب (البيسط)، وجعل منه قول الشاعر [الكامل]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّيْمِ يَسِينِي
فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

وذهب إلى أن (أل) ليست للجنس، وإنما لتعريف عهد ذهني²⁹⁶، والأشموئي " لتقرب مسافته من النكرة"²⁹⁷.

وإذا وقعت الجملة نعتاً عاد منها عائد على المنعوت، ولا يصح عند الجمهور أن تنوب (أل) عن الضمير، وأجاز ذلك بعضهم، وجعل منه قول الشنفرى [الطويل]:

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا
عَوَازِبُ نَخْلٍ أَحْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ

والتقدير أحطأ غارها²⁹⁸، فحذف الضمير، وجعل الألف واللام عوضاً عنه..

هـ. ومما يُنعت به، وفيه خلاف، ل (أل) صلة به، (كل) مضافاً إلى مثل المنعوت، فالبصريون أجازوا النعت ب (كل)، سواء أكان المنعوت نكرة أم معرّفاً ب (أل)، نحو: مررتُ برجلٍ كلِّ رجلٍ، ومررتُ بالرجلِ كلِّ الرجلِ، ومنعَ الفراءُ وهشامُ نعتَ النكرة. وناقض الكسائي، فمرةً منع ما منعه الفراءُ وهشامُ، ومرةً أخرى أجازهُ²⁹⁹.

و. ومنع الكوفيون، والزجاج، والسهيلي³⁰⁰ أن تُنعت أسماء الإشارة، أو يُنعت بها، وأجاز ذلك أكثر البصريين، وشرطوا إذا نُعتت أن يكون مصحوبها ب (أل) خاصة³⁰¹؛ لأن اسم الإشارة مبهم، وذو اللام، لكونه متعيناً في نفسه، هو الذي يرفع هذا الإبهام³⁰². وذو (أل) هذا قد يكون مشتقاً، وقد يكون جامداً، فإذا كان جامداً، نحو: مررتُ بهذا الرجلِ، فمن النحويين من يجعله عطف بيان³⁰³، ومنهم من يجعله نعتاً، والكوفيون يُسمونه ترجمة. وإذا كان مشتقاً، نحو: مررتُ بهذا العالمِ، فقد ذكر أبو حيان أنه لا خلاف أنه وصف³⁰⁴. وهو سهو منه، إذ كان قد نصَّ قبلاً على أن الكوفيين، والزجاج، والسهيلي قد منعوا أن تُنعت أسماء الإشارة، أو يُنعت بها.

ح. واختلفت النحاة في توجيه إعراب تابع المجرور بإضافة صفة مقرونة ب (أل)، وهو غير صالح لإضافتها إليه، كقول الشاعر [الوافر]:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوَعَا

294 أبو حيان: ارتشاف الضرب 580/2.

295 السيوطي: هم الهوامع 5/ 173.

296 السيوطي: الأشباه والنظائر 43/2.

297 الأشموئي: شرح الأشموئي 64/2 .65.

298 أبو حيان: ارتشاف الضرب 584/2.

299 أبو حيان: ارتشاف الضرب 587/2.

300 السهيلي: نتائج الفكر ص 214.

301 سيويه: الكتاب 7/2 .8. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 597/2، والمبرد: المقتضب 219/4، والسيوطي: هم الهوامع 17/5.

302 الاسترأبادي: شرح الكافية 313/1.

303 السهيلي: نتائج الفكر ص 214.

304 أبو حيان: ارتشاف الضرب 598/2.

ف (بشر) عطف بيان، أو بدل عند سيبويه³⁰⁵، منصوبٌ حملاً على محلِّ البكريِّ عند المبرد؛ لأنَّه لا يُتبعُ مجرورُ ذي اللامِ إلا ما يمكنُ وقوعه موقعَ متبوعه، و(بشر) ليس كذلك³⁰⁶.

ثامناً: نعم وبئس

أ. يقعُ فاعلُهما اسماً ظاهراً مُعرِّفاً ب (أل) باتِّفاق. وفي مجيئه نكرةً مفردةً، أو مضافةً خلافً. فقد أجازَه اختياراً الفراء³⁰⁷، والأخفش، وابنُ السَّراج، ومنعه الجمهورُ إلا في الضرورة³⁰⁸.

ب. ومنع الجمهورُ أن يكونَ فاعلُهما ما أُضيفَ إلى ضميرِ ذي (أل)، وأجازَه بعضُ النحاة، وجعلَ منه قولَ الشاعرِ [الرحز]:
فَنَعَمَ أَخُو المِهْجَا وَنَعَمَ شَهَابُهَا³⁰⁹

ج. وأجازَ المبردُ أن يكونَ فاعلُهما اسماً موصولاً ب (أل) الجنسيَّة، كقوله [الطويل]:

لَعَمْرِي لئن أنزفتُم أو صحوتم لبئس الذي ما أنتم آل أبجرا

ومنع ذلك الكوفيُّون وأكثرُ البصريِّين؛ "لأنَّ ما كانَ فاعلاً لنعم، وكانَ فيه (أل)، كانَ مفسراً للضميرِ المستترِ فيها، إذا نُزعتَ منه، والذي ليس كذلك"³¹⁰.

د. وأجازَ أبو عمرَ الجرميُّ أن يكونَ فاعلُهما اسماً مضافاً إلى لفظِ الجلالة، وقاسه، كقولِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم: "نعمَ عبدُ اللهِ خالدُ بنُ الوليد"، وقولِ الشاعرِ [الرملي]:

بئس قومُ اللهُ قومٌ طرُقوا ففَرَّوا جارَهمَ لحماً وحرَّ

ومنع ذلكَ عامَّةُ النحاة، وشدَّدوا ما جاءَ منه، أو تأوَّلوه، وإن كانتَ فيه (أل)³¹¹.

هـ. وإذا كانَ فاعلُهما مُعرِّفاً ب (أل)، فالجمهورُ على أنَّ (أل) جنسيَّة، واستدلُّوا بعدمِ حُوقِ الفعلِ تاءِ التأنيثِ حيثُ الفاعلُ مؤنَّثٌ في الألفِ³¹²، ثمَّ اختلفوا. فقيل: للجنسِ حقيقةً، فالجنسُ كُلُّهُ هو الممدوحُ أو المذمومُ، والمخصوصُ به مندرجٌ في الجنسِ، وقيل: للجنسِ مجازاً، جعلَ المخصوصُ جميعَ الجنسِ مبالغةً. وقالَ بعضهم: هي عهديَّةٌ في الذهنِ لا في الخارجِ، كما تقولُ: اشتريتُ اللحمَ، ولا تُريدُ الجنسَ، ولا معهوداً تقدَّمَ ذكرُه، وأريدُ أن يقعَ إجماعٌ، ثمَّ يأتي ما بعدهُ مفسراً؛ لتفخيمِ الأمرِ. وقالَ آخرون: هي عهديَّةٌ شخصيَّة، والمعهودُ هو الشخصُ الممدوحُ أو المذمومُ، واستدلُّوا بتثنيته وجمعه، إذ لو كانَ عبارةً عن الجنسِ، لم تُسغِ التثنية، أو الجمعُ³¹³.

و. وبيَّتي على الخلافِ المتقدِّمِ في نوعِ (أل) ثلاثةُ خلافات: الأوَّلُ في اتِّباعِ فاعلِها. والثاني في تحمُّلِ نعمَ وبئسَ ضميراً إذا انتصبَ ما بعدهما تمييزاً. والثالثُ رابطُ المبتدأِ بالخبرِ إذا ذُكرَ قبلَ نعمَ وبئسَ مبتدأً، نحو: زيدٌ نعمَ الرجلِ.

أما الخلافُ الأوَّلُ فيتمثلُ في وصفِ فاعلِهما، وفي توكيدِهما توكيداً معنوياً. أمَّا وصفُهما فقد منعه الجمهورُ، لما فيهما من التخصيصِ المنافي للمشاعِ المرادِ منه عمومُ المدحِ والذمِّ، وأجازَه قومٌ من النحاة، منهم أبو عليِّ الفارسيُّ، وابنُ جني، وابنُ

305 أنشد سيبويه هذا الشعر، ولكنه لم يفسح عن مثل هذا المذهب. ينظر: الكتاب 182/1.

306 البغدادي: خزاعة الأدب 193/2.

307 الفراء: معاني القرآن 57/1.

308 أبو حيان: ارتشاف الضرب 20/3، والسيوطي: همع الموامع 36/5.

309 أبو حيان: ارتشاف الضرب 20/3.

310 السيوطي: همع الموامع 36/5.

311 أبو حيان: ارتشاف الضرب 24/3، والسيوطي: همع الموامع 40/5.

312 ينظر: ابن جني: اللمع في العربية ص 201.

313 أبو حيان: ارتشاف الضرب 16/3، والسيوطي: همع الموامع 30/5. 31.

السَّراج³¹⁴. وأما توكيدهما توكيداً معنوياً فقد أشار أبو حيان إلى عدم بُعْدِ جواز نحو: نعم الرجلُ نفسه زيدٌ، عند مَنْ جعلَ (أل) في فاعليهما عهديةً شخصيةً.

وأما الخلافُ الثاني؛ فمن قال: إنَّ (أل) جنسيةٌ في: نعم الرجلُ، اختلفوا هنا، فمنهم مَنْ قال: إنَّ الضميرَ هنا شخصٌ، كأَنَّكَ قلتَ: نعم زيدٌ هو رجلاً، ومنهم من قال: هو جنسٌ، ومن قال: إنَّ (أل) عهديةٌ شخصيةٌ، قال: إنَّ الضميرَ هنا شخصٌ³¹⁵.

وأما الخلافُ الثالثُ ففيه أقوالٌ: الأوَّلُ أنَّ الرابطةَ هو العمومُ؛ لأنَّ (أل) للجنسِ، وقيلَ: هو (هو) محذوفٌ، والتقديرُ: زيدٌ هو نعم الرجلُ، وقيلَ: التركيبُ نعم الرجلُ تحمُّلُ الضميرِ؛ لأنَّه أصرَّ الجملةَ اسماً بمعنى الممدوحِ أو المذمومِ. والرابطةُ عند مَنْ قال: إنَّ (أل) عهديةٌ، هو تكرارُ المبتدأِ بلفظٍ آخرَ هو المبتدأُ من حيثُ المعنى³¹⁶.

تاسعاً: ما يعملُ من الأسماءِ عملَ الفعلِ

(1) المصدرُ: يعملُ المصدرُ عملَ الفعلِ لازماً، أو متعدداً، ويكونُ المصدرُ مضافاً، ومنوناً، ومعرّفاً بـ (أل). وما يعينياً هو الخلافُ في إعماله معرّفاً بـ (أل)، وفي ذلك مذاهبٌ³¹⁷.

الأوَّلُ المنعُ، وما بعده على إضمارِ عاملٍ؛ لأنَّ المصدرَ إذا " دخلتْ عليه الألفُ واللامُ تحققتْ له الاسمِيَّةُ، وزالَ عنه تقديرُ الفعلِ، فانقطعَ عن أن يُحدثَ إعراباً"³¹⁸. وعلى هذا المذهبِ الكوفيُّونَ، والبغدادِيُّونَ، وابنُ السَّراجِ في أحدِ قوليه³¹⁹. والمذهبُ الثاني الجوازُ، وهو مذهبُ سيبويه، ونُقِلَ عن الفراءِ. والمذهبُ الثالثُ الجوازُ على قُبْحٍ، وهو مذهبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ، وبعضُ البصريِّينَ. والمذهبُ الرابعُ الجوازُ إذا عاقبَ الضميرُ (أل)، نحو: إنَّكَ والضربَ عمراً لمسيءٌ إليه، أي وضربَكَ، وإذا لم يُعاقبَ الضميرُ (أل)، فلا يجوزُ إعماله، نحو: عجتُ من الضربِ زيدَ عمراً. وهو مذهبُ أبي بكرِ بنِ طلحة، وابنِ الطَّراوة، وأبي حيانَ.

كما اختلفوا في أيِّ الحالاتِ يكونُ إعماله أقوى؟ فمذهبُ ابنِ عصفورٍ أنَّ إعماله معرّفاً بـ (أل) أقوى من إعماله مضافاً في القياسِ. ومذهبُ الرَّجَّاحِ، وأبي عليٍّ الفارسيِّ أنَّ إعمالَ المنونِ أقوى من المضافِ. وقيلَ: المنونُ والمضافُ سواءٌ في الإعمالِ. ومذهبُ الفراءِ، وأبي حاتمِ السجستانيِّ أنَّ إعماله مضافاً أحسنُ من إعماله منوناً. وقال أبو حيانَ: إنَّ تركَ إعمالِ المضافِ، وذو (أل) هو القياسُ.

ومذهبُ بعضِ الكوفيِّينَ إلى أنَّ المصدرَ لا يعملُ بحالٍ³²⁰، وما بعده على تقديرِ عاملٍ.

ومذهبُ عامَّةِ النُّحاةِ أنَّ (أل) في هذا المصدرِ للتعريفِ، وذهبَ النحاسُ صاحبُ (الكافي) إلى أنَّها زائدةٌ، كما في الَّذي وَالتِّي ونحوهما؛ لأنَّ التعريفَ في هذه الأشياءِ يكونُ بغيرِ (أل)، فلا بدُّ من القولِ بزيادتهما؛ لأنَّه لا يجتمعُ على الاسمِ تعريفانِ³²¹.

314 أبو حيان: ارتشاف الضرب 18/3، والسيوطي: هم الموامع 31/5. ونسبة هذا إلى ابن السَّراج ليست بصحيحة وفق ما في (الأصول 120/1)، حيثُ منع وصفهما.

قال: " قالوا: وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير: نعم الفتى المرئي أنت إذا هم حضروا لدى الحُجراتِ نارِ الموقدِ وهذا يجوزُ أن يكونَ بدلاً غيرِ نعتٍ، فكأنَّه قال: نعم المرئي أنت". ولعلَّ لابن السراج رأياً مختلفاً نُقلَ عنه من غيرِ (الأصول).

315 أبو حيان: ارتشاف الضرب 21/3.

316 أبو حيان: ارتشاف الضرب 24/3.

317 ينظر في هذا الخلاف: ابن عقيل: المساعد 234/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 176/3، والسيوطي: هم الموامع 71/5، والأزهري: شرح التصريح 63/2.

318 أبو حيان: البحر المحيط 64/1.

319 ابن السراج: الأصول في النحو 137/1.

320 ابن عقيل: المساعد 234/2.

321 السيوطي: هم الموامع 73/5.

(2) اسمُ الفاعل³²²:

أ. مذهب الجمهور أنَّ (أل) إذا اقترنت باسمِ الفاعلِ كانت موصولةً، وأنَّه إذا اقترنتَ بها يعملُ مطلقاً؛ ماضياً، وحالاً، ومستقبلاً، نحو: هذا الضاربُ زيداً أمسٍ أو الآنَ أو غداً. وذهب جماعةٌ منهم الرَّمانيُّ، إلى أنَّه يعملُ ماضياً، ولا يعملُ حالاً، ولا مستقبلاً. ونقلَ الثُّحاةُ عنِ الأخفشِ أنَّ (أل) فيه معرفةٌ، وليست موصولةً، وأنَّه لا يعملُ بحالٍ، والمنصوبُ بعده على التشبيهِ بالمفعولِ به³²³.

وكلامُ الأخفشِ في (معاني القرآن) لا يُشبهه ما نُقلَ عنه، بل إنَّ مذهبه يكادُ يطابقُ مذهبَ الجمهورِ. فقد أوَّلَ (أل) في اسمِ الفاعلِ بالذِّي، ونصَّ على أنَّ اسمَ الفاعلِ يعملُ كما يعملُ الفعلُ، وأوجبَ نصبَ معموله العلم، غيرَ المعرَّفِ بـ (أل)، ومنعَ جرَّه، كما أوجبَ الجمهورُ، ومنعوا، كما سيأتي في الفقرةِ الثالثة. وهذا كلامُه: " وإذا أدخلتَ الألفَ واللامَ، قلتَ: هو الضاربُ زيداً، ولا يكونُ أن تجرَّ زيداً، لأنَّ التنوينَ كأنَّه باقٍ في الضَّاربِ، إذا كانَ فيه الألفُ واللامُ ... وتقولُ: هُما الضَّاربانِ زيداً، وهُما الضَّاربانِ زيد ... وطرحَ النونَ ههنا كطرحِ النونِ في قولك: هُما ضرباً زيدٍ، ولم يفعلاً، لأنَّ الأصلَ في قولك: الضَّاربانِ إثباتُ النونِ؛ لأنَّ معناه وإعماله مثلُ معنى الذي فعلَ، وإعماله"³²⁴.

ب. وإذا كانَ اسمُ الفاعلِ الذي فيه (أل) مفعولُه مضافٌ إلى ما فيه ضميرُ (أل)، جازتُ إضافته إلى ما يليه، نحو: المرأةُ جاءتِ الضاربُ غلامها، إلاَّ عندَ المبرِّدِ، فقد منعَ الجرَّ، وأوجبَ النصبَ³²⁵.

ج. وإذا كانَ اسمُ الفاعلِ الذي فيه (أل) مفعولُه نكرةً، أو معرَّفٌ بغيرِ (أل) علماً، أو اسمٌ إشارةً، أو مضافاً إلى ضميرِ اسمِ الفاعلِ، فالقراءُ يجيزُ الجرَّ والنصبَ، والجمهورُ يوجبُ النصبَ³²⁶.

د. وإذا كانَ اسمُ الفاعلِ الذي فيه (أل) غيرَ منقِيٍّ، ولا مجموعاً بالواوِ والنونِ، ومفعولُه ضميرٌ، نحو: جاءَ الضاربُك، فمذهبُ سيبويه، والأخفشِ أنَّه في موضعِ نصبٍ، ومذهبُ المبرِّدِ في أحدِ قوليه، والرَّمانيُّ أنَّه في موضعِ جرٍّ، وجوزَ القراءُ الوجهين. وإذا كانَ بالواوِ والنونِ، نحو: جاءَ المكرمُك، والمكرمُك؛ فسبويه أجازَ النصبَ والجرَّ، والمبرِّدُ والجرميُّ والملازبيُّ وغيرُهم أوجبوا الجرَّ³²⁷. هـ. ومنعَ الجمهورُ إثباتَ النونِ معَ الضميرِ باسمِ الفاعلِ، سواءً أكانَ بـ (أل)، أو دونَ (أل). وذكرَ أبو حيانَ أنَّ قياسَ مذهبِ هشامٍ في جوازِ إثباتها دونَ (أل)، نحو: ضاربونك، أن يجيزه معَ (أل).

و. وإذا أتبعَ معمولُ اسمِ الفاعلِ المقرونِ بـ (أل)، وهو منقِيٌّ، أو مجموعٌ بواوٍ ونونٍ، وكانَ التابعُ بدلاً، أو عطفاً نسقي، فأجازَ ابنُ عصفورٍ والأبُذبيُّ جرَّ البدلِ والمعطوفِ على اللفظِ، ونصبهما على الموضعِ، نحو: هذانِ الضاربا. أو هؤلاءِ الضاربو. زيد أخيك وعمرو، أو أذاك وعمراً³²⁸.

ح. وإذا كانَ اسمُ الفاعلِ معرَّفاً بـ (أل) مفرداً، أو جمعٌ تكسيرٍ، أو جمعاً بالألفِ والتاءِ، والتابعُ عارٍ من (أل)، أو من الإضافةِ إلى ما فيه (أل)، أو إلى ضميرٍ يعودُ على ذي (أل)، نحو: هذا الضاربُ الرجلِ أذاك وزيداً، وكذا الضَّرابُ والضَّارباتُ، فأجازَ سيبويه العطفاً على اللفظِ، ومنعه المبرِّدُ³²⁹. وإذا كانَ التابعُ مضافاً إلى ما فيه (أل)، نحو: هذا الضاربُ الجاريةِ وغلَامِ المرأةِ، أو

322 وحكم صيغ المبالغة عند من يرى إعمالها هو حكم اسم الفاعل.

323 أبو حيان: ارتشاف الضرب 185/3، والسيوطي: همع المواع 85/5. 83. وبنظر في كون (أل) للمعرفة: العكبري: البيان في إعراب القرآن 117/1، والأنباري:

البيان في غريب إعراب القرآن 37/2.

324 الأخفش: معاني القرآن 84/1.

325 أبو حيان: ارتشاف الضرب 187/3.

326 أبو حيان: ارتشاف الضرب 187/3.

327 أبو حيان: ارتشاف الضرب 188/3.

328 أبو حيان: ارتشاف الضرب 188/3. 189.

329 أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية 880/2.

إلى ضمير يعود على ذي (أل)، نحو: هذا الضاربُ المرأةَ وغلالمِها، فقد نقلَ ابنُ عصفورٍ عن المبردِ أنه خالفَ، ولم يُجزِ إلا النصبَ³³⁰، ونقلَ الشلويين³³¹ عنه جوازَ الجرِّ على الموضعِ، نحو: هذا الضاربُ الرجلِ وغلالمِ³³².

ط. وإذا كان اسمُ الفاعلِ معرَّفًا بـ (أل) مفردًا، أو جمعَ تكسيرٍ، أو جمعًا بالألفِ والتاءِ، والتابعُ عارٍ من (أل)، أو من الإضافةِ إلى ما فيه (أل)، أو إلى ضميرٍ يعودُ على ذي (أل)، نحو: هذا الضاربُ الرجلِ أخاكَ وزيدًا، وكذا الضَّرْبُ والضَّارِبَاتُ، فأجازَ سيبويه العطفَ على اللفظِ، ومنعه المبردُ³³³.

ي. ولا يجوزُ عندَ الجمهورِ تقدُّمُ معمولِ اسمِ الفاعلِ إذا كان معرَّفًا بـ (أل)، وقد أجازهُ بعضهم، وتأوَّلُهُ آخرونَ³³⁴.

ك. وإذا كان اسمُ الفاعلِ مُشتقًّا من العددِ، فإنه يَبْتَنِي على خلْعِها، أو تركِها فيه جوازُ إعماله، أو عدمه. فمذهبُ أكثرِ النُّحاةِ، والأخفشِ، والمبردِ أنَّ اسمَ الفاعلِ في هذا البابِ كاسمِ الفاعلِ في غيره، فإذا كان فيه (أل)، عملَ وَفَقَ ما قرَّره في اسمِ الفاعلِ، وإذا كان دونَ (أل) للمُضِيِّ لم يعملَ، وإذا كان للحالِ، أو الاستقبالِ جازتِ الإضافةُ³³⁵، وبِحَاءِ القرآنِ، كقولِه تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: 33]، وإعماله أجودُ، إلا أنَّ النحويينَ لم يستشهدوا على النصبِ بكلمةٍ واحدةٍ، فدلَّ ذلكَ على أنه منهم قياسٌ³³⁶.

(3) اسمُ التفضيلِ: ومن الخلافِ المتعلِّقِ بـ (أل) في اسمِ التفضيلِ:

أ. كثرُ حذْفُ همزةِ أفعالِ التفضيلِ في خيرٍ وشرٍّ، وذكرِ النُّحاةِ أنَّها لا تدخلُ عليهما (أل)³³⁷، ولكنها ثبتتْ في قولِ الشاعرِ [الراجز]:

بِلاَلٍ خَيْرِ النَّاسِ وَابْنِ الْأَخِيرِ

وفي قراءةٍ من قرأ قوله جلَّ ثناؤه: ﴿مِنَ الْكُذَّابِ الْأَشْرُ﴾ [القمر: 26].

ب. ولا يستعملُ المعرَّفُ بـ (أل) بـ (من) الداخلةِ على المفضولِ³³⁸، وأجازَ ذلكَ الجاحظُ³³⁹. وما وردَ ظاهره يدلُّ على الجمعِ بينَ (أل) الداخلةِ على أفعالِ التفضيلِ، وبينَ (من) الداخلةِ على المفضولِ عليه، كقولِ الأعشى [السريع]:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِيٍّ
وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَثِيرِ

فقد اختلفَ النُّحاةُ في توجيهه، وأوَّلوه على خمسةِ أوجهٍ: الأوَّلُ أنَّ (أل) زائدةٌ. والثاني أنَّ (من) متعلِّقةٌ بأكثرَ محذوفًا، للدلالةِ الأوَّلِ عليه³⁴⁰. والثالثُ أنَّ (من) زائدةٌ. والرابعُ أنَّ (من) مع مجرورها متعلِّقةٌ بمحذوفٍ، يقعُ حالاً لاسمِ ليس³⁴¹، أو بليسٍ

330 أبو حيان: ارتشاف الضرب 189/3.

331 أبو علي الشلويين: شرح المقدمة الجزولية 881/2 . 882.

332 المبرد: المقتضب 164/4.

333 أبو حيان: ارتشاف الضرب 189/3.

334 أبو حيان: ارتشاف الضرب 189/3. كما لو في قوله عز وجل: { وإنه في الآخرة لمن الصالين } البقرة الآية 130، وقوله: { وكانوا فيه من الزاهدين } يوسف الآية

20. ينظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 117/1، والأبباري: البيان في غريب إعراب القرآن 37/2.

335 ينظر: سيبويه: الكتاب 559/3، والمبرد: المقتضب 181/2.

336 أبو حيان: ارتشاف الضرب 373/1.

337 ينظر: السيوطي: همع الهوامع 237/1.

338 قال ابن جني في علة ذلك: " وذلك أن من، لعمرى، تكسب ما يتصل به: من أفعال هذا تخصيصاً ما ... وإذا قلت: الأحسن أو الأفضل أو نحو ذلك فقد استوعبت اللام من التعريف أكثر مما تفيد (من) من حصتها من التخصيص، فكروها أن يتراجعوا بعد ما حكموا به من قوة التعريف إلى الاعتراف بضعفه، إذا أتبعوه من الدالة على حاجتها إليها، وإلى قدر ما تفيد: من التخصيص المفاد منه" الخصائص 234/3.

339 ابن جني: الخصائص 185/1. واستغرب ابن جني هذا من الجاحظ، وتمنى وذكر أنه لو علم أن من في: ولست بالأكثر منهم .. ليست التي تصحب أفعال للمبالغة؛ لضرب عما قاله إلى قول غيره مما يعلو فيه قوله ويعنو لسداده وصحته خصمه.

340 أبو حيان: ارتشاف الضرب 221/3.

341 قال به ابن جني. ينظر: الخصائص 234/3.

نفسها، لما فيها من معنى الفعل، وهو النفي³⁴². والخامس أن الجمع بين (من) والألف واللام إنما يجيء في الشعر، على أن يُجعل من بمعنى في³⁴³.

ج. وباب أفعال فعلى صفة لا يتكلم به إلا ب (أل)، ولا يجوز خلعها منه. وذكر الأخصش في أثناء وقوفه على قوله جل ثناؤه: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة: 85] ، أن بعضهم يلجأ (أل) منه، ويقول: قولوا للناس حسنى، مؤنثة غير منونة، ورد ذلك، وأنه لا يكاد يكون؛ " لأن الحسنى لا يتكلم بها إلا بالألف واللام"³⁴⁴. وغريب ما جاء في (لسان العرب) عن أبي حاتم أنها قراءة الأخصش، وأن أبا حاتم ردها؛ للعلّة التي اعتل بها الأخصش نفسه، وقيلها ابن حنّ من الأخصش، ودافع عنها، واعتل بأن حُسنمصدر، غير صفة، بمنزلة الحُسن³⁴⁵.

(4) الصفة المشبهة: وأما الخلاف المتعلق ب (أل) في باب الصفة المشبهة فهو:

أ. اتفق النحاة على أن الصفة المشبهة المقترنة ب (أل) تعمل، وترفع، لكنهم اختلفوا في هذا المرفوع. فهو فاعلٌ بما عند سيويه والبصريين، بدلٌ عند أبي عليّ الفارسي³⁴⁶.

ب. وفي معمول الصفة المشبهة المقرونة ب (أل)، المتصرفية في الأصل، إن كان ضميراً، وباشرته الصفة، نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه الجميله خلاف. قيل: إنّه في موضع نصب، وقيل: إنّه في موضع جرّ، وقيل: إنّه يُعرب وفق إعراب معمول الصفة الأولى. ففي نحو: مررت بالرجل الحسن وجهها الجميله، فالضمير في موضع نصب، وفي نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه الجميله، فيجوز في الضمير النصب والجر. وإذا كانت الصفة غير متصرفية في الأصل، وقُرنت ب (أل)، نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه الأحمر، فالضمير عند سيويه في محلّ نصب، ورجح الفراء النصب على الجرّ، وعن المبرد أنّه في موضع جرّ، ثمّ عاد إلى النصب³⁴⁷.

ج. وإذا كان معمولها ظاهراً مقروناً ب (أل)، والصفة مقرونة ب (أل)، مثناة، أو مجموعة جمع سلامة لمذكر، وثبتت النون، فالنصب، نحو: مررت بالرجلين الحسنين الوجوه الطويلين أنوف الوجه، ومررت بالرجال الحسنين الوجوه الطويلين أنوف الوجوه، وإذا حذفت النون فيجوز الجرّ والنصب، ومنع حذف النون من الصفة، ونصب معمول بعض النحاة المتأخرين. وظاهر كلام سيويه³⁴⁸ جواز حذف النون، ونصب معمول³⁴⁹.

د. وإذا كانت الصفة المشبهة غير مثناة، ولا مجموعة بالواو والنون، وكان معمولها ظاهراً مقروناً ب (أل)، نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه، أو مضافاً إلى مقرون ب (أل)، نحو: مررت بالرجل الحسن وجه الأخ، فالأجود النصب؛ ثمّ اختلفوا في نصبه، فقيل: على التشبيه، وقيل: على التمييز، ثمّ يلي النصب الجرّ، ثمّ الرفع على الفاعلية، والضمير محذوف تقديره: منه. هذا قول سيويه والبصريين، ومذهب الكوفيين أن (أل) بدلٌ من الضمير³⁵⁰.

عاشراً: الإخبار³⁵¹

342 إميل يعقوب: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 421/1. ويذكر النحويون أن (من) لو كانت غير داخلية على المفضول لحاز أن تتعلّق بذي (أل)، كقوله: هم الأقربون من كلّ خير.

343 ابن منظور: لسان العرب 147/9 سدف.

344 الأخصش: معاني القرآن 127/1.

345 ابن منظور: لسان العرب 115/13 حسن.

346 السيوطي: هم الهوامع 95/5.

347 أبو حيان: ارتشاف الضرب 245/3، والسيوطي: هم الهوامع 97/5.

348 سيويه: الكتاب 202/1.

349 أبو حيان: ارتشاف الضرب 246/3.

350 أبو حيان: ارتشاف الضرب 246/3.

351 كيفية الإخبار تتمثل في تقديم الموصول مبتدأ، وتأخير الاسم أو ما يخلّفه. كالتاء من قمت مثلاً. خيراً، وما بينهما صلة عائدتها إلى الموصول ضمير غائب يخلّف الاسم في إعرابه الذي كان له قبل الإخبار، وسواء كان المفعول حيز ضمير تكلم، أو ضمير خطاب، تقول مثلاً في خبرته: الذي ضرب أنا، وفي ضربت: الذي ضرب أنت.

تدخل (أل) في مسائل كثيرة من باب الإخبار، بعضها مسائل خلافية.

أ. الإخبار بالفاعل: وذلك إذا عطف بالفاء على الفاعل الأول من قولك: يطير الدُّبابُ فيغضبُ زيدٌ؛ اسمُ فاعلٍ وكان الإخبار بالذي، كان اسمُ الفاعلِ عند الجمهورِ نكرةً، تقول: الذي يطيرُ الدُّبابُ فغاضبٌ زيدٌ، إن أخبرتَ زيداً، والذي يطيرُ فغاضبٌ زيدُ الدُّبابُ، إن أخبرتَ بالدُّبابِ، وإذا كان الإخبارُ بـ (أل)، كان اسمُ الفاعلِ أيضاً منكرًا، نحو: الطائرُ فغاضبٌ زيدُ الدُّبابِ، إن أخبرتَ بالدُّبابِ، والطائرُ الدُّبابُ فغاضبٌ زيدٌ، وأجاز هشامٌ من الكوفيين إدخالَ (أل) في المسألتين، على أن تكونَ زائدةً، فأجاز: الطائرُ الدُّبابُ فالغاضبُ زيدٌ³⁵².

ب. الإخبارُ باسمِ كانٍ وأحوالهما: أصلُ النحاةُ أنه يجزُّ به بـ (أل)، إلا باسمِ ليسَ وما دامَ، وما دخلَ عليه حرفُ نفيٍ. فمذهبُ الكسائيِّ، إذا تُثِّيَ أو جمعُ اسمِ الفاعلِ، وكان الإخبارُ بـ (أل)؛ إبرازُ الضميرِ. ومذهبُ الجمهورِ استناره³⁵³.

ج. الإخبارُ بالمفعولِ بهِ:

1. فإذا كان الإخبارُ بـ (أل) فيما يتعدى إلى مفعولٍ بهِ واحدٍ، وجبَ إبرازُ العائدِ، نحو: الضارِبُ أنا زيدٌ، وقد جوزَ بعضهم حذفه.

2. وإذا كانَ من بابِ المتعدِّي إلى اثنين، فإذا كانَ من بابِ أعطى، وأخبرتَ بالثاني، وقلتَ: المُعطيُ أنا زيدٌ إياهُ درهمٌ، فالمسألةُ جائزةٌ إلا عندَ ثعلبٍ. والمتفقُ عليه: المُعطيُّ أنا زيداً درهمٌ. وإذا كانَ من بابِ ظنَّ، والإخبارُ بالأوَّلِ من نحو: ظننتُ زيداً أخاكُ، قلتَ: الظَّانُّ أنا أخاكُ زيدٌ، بإظهارِ العائدِ، وأجازَ بعضهم حذفه³⁵⁴. وإذا كانَ من بابِ أعلمَ، وأخبرتَ بالأوَّلِ من نحو: أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً، قلتَ: المُعلِّمُ أنا عمراً منطلقاً زيدٌ، بإثباتِ العائدِ، وهذا مذهبُ سيبويه، وأجازَ بعضُ النحاةِ حذفه³⁵⁵.

3. وإذا كانَ من بابِ التنازعِ، واتَّفَقَ العاملانِ في العملِ من نحو: ضربتُ وأهنتُ زيداً، قلتَ: الضارِبُ أنا وأهنتُهُ زيدٌ، ويجوزُ تكرارُ الموصولِ، وحينئذٍ اختلفوا في الإتيانِ بضميرِ ثانٍ على قولين: الأوَّلُ لا بدَّ منه، فتقول: الضارِبُ أنا والمهينُ أنا زيدٌ، والثاني لا يجوزُ الإتيانُ بالضميرِ في الصلَّةِ الأولى³⁵⁶. وإن لم يتَّفَقِ العاملانِ في العملِ، نحو: ضربتُ وضربني زيدٌ، فثمَّ أربعةُ مذاهبٍ: الأوَّلُ مذهبُ الأخفشِ: أن تدخلَ (أل) على الأوَّلِ والثاني، ويُستوفى العائدُ فيهما، ويُحذفُ الخبرُ من الأوَّلِ، ويوثقُ الآخرُ حقَّه من الخبرِ، ويُعملُ الثاني، فيقال: الضارِبُ أنا والضارِبُ زيدٌ. والثاني كالمذهبِ الأوَّلِ إلا أنَّه يُحذفُ العائدُ من الأوَّلِ، فيقال: الضارِبُ والضارِبُ زيدٌ. والمذهبُ الثالثُ أن تدخلَ (أل) على الأوَّلِ ويتركُ الثاني على حاله، فيقال: الضارِبُ أنا وضربني زيدٌ، وهو مذهبُ ابنِ السَّراجِ. والمذهبُ الرابعُ، وهو منقولٌ عن المازنيِّ: أن تدخلَ (أل) على الأوَّلِ والثاني، ويُعاملُ كلُّ قسمٍ كأنَّه جملةٌ قائمةٌ بنفسها، ويوثقُ حقَّه من الخبرِ والضميرِ، فيقال: الضارِبُ أنا زيدٌ والضارِبُ زيدٌ³⁵⁷.

حادي عشر: الحكايةُ

من أوجهِ الحكايةِ بـ (من) أن تلحقها واوٌ رفعا، وألفٌ نصبًا، وياءٌ جرًّا، نحو: منو، ومنا، ومني، لمن قال لك: قام رجلٌ، ورأيتُ رجلاً، ومررتُ برجلٍ. وقد اختلفتِ النحاةُ في هذه الحروفِ اللاحقة. فذهبَ بعضهم إلى أنَّها عوضٌ من لامِ العهدِ،

352 أبو حيان: ارتشاف الضرب 8/2.

353 أبو حيان: ارتشاف الضرب 9/2.

354 أبو حيان: ارتشاف الضرب 10/2.

355 أبو حيان: ارتشاف الضرب 11/2.

356 أبو حيان: ارتشاف الضرب 17/2.

357 أبو حيان: ارتشاف الضرب 18/2، 19. وفي إثبات ما سبق كفاية من باب الإخبار بما لـ (أل) صلةً به، وثمَّ مسائلُ أخرى كثيرةٌ بين الأخفشِ والمازني وغيرهما. ينظر:

19. 18.

فيذا أُعيدت النكرة، أُعيدت باللام. وذهب المبرِّد إلى أنّها حروفٌ زِيدَتْ أولاً، ولزمت عنها الحركات. وقال السيرافي: الحكاية وقعت بالحركات، ثمّ اتَّسعت فتولَّدت عنها الحروف. وقال آخرون: إنّ الحروف بدلٌ من التنوين³⁵⁸.

ويبدو لي قول السيرافي أقرب الأقوال؛ لأنّ في الحكاية بالحركات التي طوّلت فأصبحت حروفاً من أجناسها؛ إلماحا إلى إعراب المحكي على أصله.

ثاني عشر: التخلّص من الساكنين

لما كانت لام (أل) ساكنةً ابتنى على التقائهما مع ساكنٍ سابقٍ جملةً من الأحكام.

أ. فإذا كان الساكن حرفَ مدٍّ، لامَ كلمةٍ (ألف، أو واو، أو ياء)، واللام غيرَ مدغمةٍ، حُذِفَ حرفُ المدِّ، نحو: قالوا الآن³⁵⁹، ويرمي القومُ، وإذا كانت اللامُ مدغمةً، فقد حُكِيَ الحذفُ والإثباتُ، نحو: غلامي الشُّجاعُ جاء³⁶⁰. وأمّا قولهم في المثل: التقت حلقنا البطان، بإثبات الألف، فشاذاً عند البصريين، قياساً عند الكوفيين³⁶¹؛ لأنّ الألف حرفٌ مدٍّ، والمدُّ يقومُ مقامَ الحركة³⁶²، فيخفُّ بالحركة، فيصيرُ في التقديرِ كأنَّهُ لم يلتقِ ساكنان³⁶³.

ب. وإذا كان الساكنُ واو الجماعة المفتوح ما قبلها، ثبَّت الواو، وضُمَّت³⁶⁴، نحو: احشوا القومَ، وهم مصطفو القوم، وقد تفتح، كقراءة أبي السَّمال³⁶⁵ قوله جلّ ثناؤه: ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: 16]. وذكر ابن السراج أنّ الفتح أحفٌ من الضم³⁶⁶، وقد تُكسرُ، وهو قليلٌ، نحو: احشوا القوم³⁶⁷، والكسرُ لغةٌ لبعض العرب³⁶⁸. وذكر الأنباري أنّ واو الجماعة "لم تُحرَّكْ بالكسرِ على الأصلِ في التحريكِ لالتقاء الساكنين، فرقاً بين واو الجمع، والواو الأصلية، نحو: لو استطعنا"³⁶⁹.

ج. وإذا كان الساكنُ الأوَّلُ نوناً؛ فإذا كان نون (من) فتحت النون، نحو: من الغلام؛ لكسرة الميم قبلها، وكثرة الاستعمال³⁷⁰، وقال الأَخفش: "لئلاّ تجتمع كسرتان، وكسروا: ﴿إِذِ الظَّالِمُونَ﴾ [الأعام: 18]، وقد اجتمعت كسرتان؛ لأنّ (من) أكثرُ استعمالاً في كلامهم من (إذ)، فأدخلوا الفتح؛ ليخفَّ عليهم"³⁷¹. ومن العرب من يكسرُ نحو: من الغلام³⁷². وذكر أبو حيان أنّ ذلك لغةٌ بخرانية³⁷³. وقال الأنباري: "وجوزوا كسرة النون في قولهم: من ابنك؛ لعدم كثرة الاستعمال، وإن وُجدت الكسرة قبلها"³⁷⁴.

358 أبو حيان: ارتشاف الضرب 321/1. 322.

359 الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 94/1.

360 الأَخفش: معاني القرآن 45/1، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 341/1، وسيبويه: الكتاب 156/4 وما بعدها.

361 أبو حيان: ارتشاف الضرب 342/1، وينظر: الاستراذبي: شرح الشافية 225224/2.

362 قال المُكبريُّ في (اللباب 69/2): "وأما مدَّة الألف فلا تحرى بحرى الحركة؛ لاستحالة تحريك الألف، ولأنها لو كانت كالحركة لجاز أن يلها كل ساكن، وليس كذلك".

363 أبو حيان: ارتشاف الضرب 342/1، والأنباري: الإنصاف مسألة رقم 94، 651/2، والبيان في غريب إعراب القرآن 352/1. وينظر: الاستراذبي: شرح الشافية 225224/2.

364 الأَخفش: معاني القرآن 45/1.

365 ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 2.

366 ابن السراج: الأصول في النحو 366/2.

367 سيبويه: الكتاب 4/155، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 344/1، والاستراذبي: شرح الشافية 237/2.

368 الأَخفش: معاني القرآن 45/1.

369 الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 58/1.

370 سيبويه: الكتاب 4/135، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 53/1.

371 الأَخفش: معاني القرآن 22/1.

372 سيبويه: الكتاب 4/154.

373 أبو حيان: ارتشاف الضرب 344/1.

374 الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 53/1.

وكثُر حذفُ نونِ (من) مَعَ اللامِ غيرِ المدغمةِ ، نحو: مِ الْقَوْمِ، وأَمَّا مَعَ المدغمةِ، فجعل الحذفَ بعضُهم قليلاً، وجعلهُ آخرونَ مخصوصاً بالضرورةِ شاذاً، في حينِ جَوَّزَهُ أبو حيانَ في سَعَةِ الكلامِ³⁷⁵.

وإذا كانَ الساكنَ نونَ (عن) كَسرتِ النَّونُ، نحو: عنِ القومِ. وحكى الأَخفشُ ضمَّها، نحو: عنِ القومِ³⁷⁶. وقالَ الأَنباريُّ مُعلِّقاً على قولِهِ تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: 132]: "إِنَّمَا فَتَحُوا نونَ (مِنَ) مَعَ الألفِ واللامِ للكسرةِ قبلَها، وكثرةِ دَوْرِها في الكلامِ، فَعَدَلُوا عن الكسرةِ إلى الفتحِ، باعتبارِ هذينِ الوصفينِ، ولهذا كَسَرُوا النونَ من (عَنِ) مَعَ الألفِ واللامِ، فقالوا: عنِ الرَّجُلِ، لعدمِ كسرةِ ما قبلَها، وجَوَّزُوا فَتَحَ النونِ في نحو: مَنِ ابْنِكَ؛ لأنَّها لا يَكثُرُ دَوْرُها في الكلامِ كثرةَ دَوْرِ الألفِ واللامِ"³⁷⁷.

د. وإذا كانَ الساكنُ الأوَّلُ تنويناً، فلا يصحُّ حذفُهُ عندَ الجمهورِ³⁷⁸؛ لأنَّ التنوينَ لا يُحذفُ إلاَّ للإضافةِ، وإِنَّمَا يُجرِّكُ بالكسرةِ، نحو: زيدَ الظريفِ، وإذا كانَ ما بعدَ (أل) مضمومًا ضمًّا لازماً، فمنِ العربِ مَنْ يكسِرُ، ومنهم مَنْ يضمُّ إبتاعاً، نحو: بكرُ العُمُرِ³⁷⁹. وأجازَ حذفَ التنوينِ لالتقاءِ الساكنينِ عيسى بنِ عمر³⁸⁰. وذكرَ أبو عمرَ الجرميُّ أنَّ حذفَهُ لالتقاءِ الساكنينِ مطلقاً لَعَةً³⁸¹، وأكثرُ ما يوجدُ في الشعرِ³⁸²، كقولِ الشاعرِ [المتقارب]:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ
وَلَا ذَاكَرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً
وقد شدَّذهُ البغداديُّ³⁸³.

ولا أرى في حذفِ التنوينِ هاهنا شذوذاً أو ضرورةً، فهو يُشبهُ حذفَ تنوينِ الاسمِ العلمِ المتبوعِ بلفظِ (ابن) مضافٍ إلى علمٍ، نحو: أكرمتُ زيدَ بنِ عمرو.

هـ. وإذا كانَ الساكنُ الأوَّلُ حرفاً صحيحاً، فإذا كانَ مضعفًا، فمنهم مَنْ يفتحُ³⁸⁴، نحو: فغضَّ الطَّرْفَ، ومنهم مَنْ يكسِرُ، نحو: رَدَّ القومِ. وحكى ابنُ جنِّي الضَّمَّ فيه، إلاَّ أنَّ الضَّمَّ قليلٌ³⁸⁵. وإذا لم يكنِ الحرفُ الصحيحُ مضعفًا كَسِرُ، ومنعَ سيبويه الفتحَ، وأجازَهُ الفراءُ تخفيفًا³⁸⁶، ومنه: ﴿ألم الله﴾ [البقرة: 1]. وذكرَ الأَخفشُ أنَّ الكسرةَ هنا جائزٌ³⁸⁷. وهو ما منعه سيبويه³⁸⁸. وذكرَ ابنُ السَّراجِ أنَّ بعضَ العربِ يُتبعُ حركةَ آخرِ الفعلِ للضمَّةِ قبلَها، نحو: ادخُلُ الدارَ، ووصفَ ذلكَ بالرداءةِ؛ لأنَّه مُلتبسٌ بخطابِ المدكَّرِ. وحكى أيضاً أنَّ بعضَهم يُجَوِّزُ الإبتاعَ في المفتوحِ، نحو: اصنعَ الخَيْرَ، وأجازَ قطربٌ تحريكَ الأوَّلِ بالفتحِ اطراداً، نحو: اضربِ الرجلَ، وحكى³⁸⁹: ﴿قَمِ اللَّيْلُ﴾ [المزمل: 2]. وهو خارجٌ عمَّا عليه الجمهورُ³⁹⁰.

375 أبو حيان: ارتشاف الضرب 343/1.

376 أبو حيان: ارتشاف الضرب 344/1.

377 الأَنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 132/1.

378 قبرا بعضُ أئمةِ القراءةِ بحذفِ التنوينِ قولُهُ تعالى: {قل هو الله أحدُ الله الصَّمَدُ}، وقولُهُ: {ولا اللَّيْلُ سابقُ النَّهارِ}. ينظر: الأَنباري: الإنصافُ مسألة رقم 94 . 659/2، والبيان في غريب إعراب القرآن 397/1، و 116/2، و 545.

379 أبو حيان: ارتشاف الضرب 342/1.

380 الأَخفش: معاني القرآن 86/1.

381 أبو حيان: ارتشاف الضرب 342/1.

382 أبو حيان: البحر المحيط 528/8، والأَنباري: الإنصافُ مسألة رقم 94 . 695/2، و العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 100/2، و 545 . 547.

383 الاسترأبادي: شرح الشافية 234/2 . 235.

384 سيبويه: الكتاب 533/3.

385 أبو حيان: ارتشاف الضرب 346/1. وينظر: ابن السراج: الأصول في النحو 363/2.

386 الفراء: معاني القرآن 9/1.

387 أبو حيان: ارتشاف الضرب 343/1.

388 سيبويه: الكتاب 153/4، 154.

389 أشار ابنُ خالويه إلى هذه القراءةِ، لكنَّهُ لم يُسمِّ القارئَ، قال: "وعن آخر: قَمِ اللَّيْلُ، بالفتح. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص 164.

و . وإذا كان السَّاكنُ عَيْنَ (مَعَ)، فعامةُ العرب تفتحُ عينَها، نحو: مَعَ الرَّجُلِ، وبنو ربيعة يكسرونها، نحو: مَعَ الرَّجُلِ³⁹¹، وذكر الكسائي أنَّ مَنْ فَتَحَ، فَإِنَّهُ بَنَاهُ عَلَى قَوْلِكَ: كُنَّا مَعًا، فَلَمَّا جَعَلَهَا حَرْفًا، وَأَخْرَجَهَا مِنَ الْأَسْمِ، حَذَفَ الْأَلْفَ، وَتَرَكَ الْعَيْنَ عَلَى فَتْحِهَا، وَأَمَّا مَنْ سَكَّنَ، فَقَالَ: مَعَكُمْ، ثُمَّ كَسَرَ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الْأَدْوَاتِ، مِثْلَ: هَلْ، وَبَلْ، وَقَدْ، فَقَالَ: مَعَ الْقَوْمِ، كَقَوْلِكَ: بَلِ الْقَوْمِ³⁹².

وإذا كانت عَيْنُ (مَعَ) مفتوحةً، فهي ظرفٌ بلا خلاف، عادمُ التصريفِ، مُعْرَبٌ، لازمٌ للنصبِ، وتلزمُه الإضافةُ إنْ ذُكِرَ قبلُه أحدُ المُصطحيين، نحو: كنتُ مَعَ زَيْدٍ، وَإِنْ ذُكِرَ قبلُه المُصطحيانِ، لم يبقَ ما يُضَافُ إليه، فينصبُ، نحو: جئنا مَعًا، ونصبُه إمَّا على الحالِ، أي: مجتمعينَ، وإمَّا على الظرفيةِ، أي في زمانٍ؛ وكنا مَعًا، أي في مكانٍ واحدٍ. وألفُ (مَعًا) عند الخليل بدلٌ من التنوينِ، إذ لا لامَ له في الأصلِ، وعند يونس والأخفش، وهو الحَقُّ، مثلُ أَلْفٍ فَتَى، بدلٌ من اللامِ؛ استنكارًا لإعرابِ ما وُضِعَ على حرفينِ، وهي عندهما عكسُ أخوكَ، تُحذفُ لامُها في الإضافةِ، وتردُّ في غيرِ الإضافةِ. ونقل الرضِّي عن بعضهم أنَّ (مَعَ) ساكنةُ العينِ حرفٌ جرٌّ، لا ظرفٌ، وعدُّ ذلك هو الحقُّ³⁹³. والأولى عدُّها ظرفًا، سواءً أكانت عينُها مفتوحةً أم ساكنةً طردًا لحكمها.

الخلاصة

لا ريبَ في أنَّ ما سبقَ كشفَ عن أنَّي قد صرفتُ عنايةً في هذه الدراسةِ إلى استقصاءِ مذاهبِ النحاةِ، ومقولاتِ أهلِ العربيةِ، ما استطعتُ، في أداةٍ من أدواتِ المعاني، هي (أل)، ولا ريبَ في أنَّ مجملَ ذلك يوطدُ صلتنا بالفكرِ النحويِّ، ويصبُّ في خدمةِ الدرسِ اللغويِّ المعاصرِ.

وقد تبينَ في أثناءِ هذه الدراسةِ أنَّ هذه الأداةَ شائعةُ الدورانِ في الاستعمالِ اللغويِّ، وأنها عرضةٌ للتوسُّعِ في استعمالهم، وأنَّ كثيراً من الأحكامِ النحويَّةِ كانَ مبنيًّا عليها، مرتبطًا بها، سواءً أكانت ظاهرةً في البنى اللغويَّةِ، والأنماطِ التركيبيَّةِ، أم كانت مخلوطةً منها مطروحةً.

كما تبينَ أيضاً أنَّ النحويينَ قد أفاضوا في الحديثِ عن أثرِ هذه الأداةِ، وتوسَّعوا فيه، فكادَ خلافتهم فيها يستوعبُ جميعَ الأبوابِ النحويَّةِ، ويشملها.

ولا ريبَ في أنَّ لمقولاتِ النحويينَ وآرائهم المتباينةِ في (أل) إلماحاً إلى لطائفِ، ودقائقِ في العربيةِ لم تكن لتظهرَ، أو تنكشفَ صريحاً إلا عن طريقِ التنافُسِ بينَ أربابِ اللغةِ وعلمائها. واللهُ أسألُ أنْ يُوفِّقنا، ويُفَقِّهنا جميعاً للذَّي هو خيرٌ.

390 أبو حيان: ارتشاف الضرب 343/1.

391 أبو حيان: ارتشاف الضرب 267/2، والسيوطي: هم الموامع 227/3.

392 ابن منظور: لسان العرب 341/8 مع.

393 الاسترادي: شرح الكافية 127/2.

تَبَّتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

1. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي وزميله، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.
2. الأحفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، حققه فائز فارس، الكويت، 1981م، الطبعة الثانية.
3. الأردبلي، جمال الدين محمد بن عبد الغني، شرح الأتموزج في النحو، حققه وعلق عليه حسني يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.
4. الأزهرى، خالد بن عبد الله الجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح، وتمامه حاشية الشيخ يس، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.
5. الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن:
أ. شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.
ب. شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.
6. الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى " منهج السالك على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.
7. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:
أ. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر، بلا تاريخ وطبعة.
ب. البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، القاهرة.
8. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم:
أ. إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، 1391 هـ .
ب. الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، بغداد 1989م، الطبعة الثانية.
- ج. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1980 م، الطبعة الرابعة.
9. البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.
10. التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، تهديب إصلاح المنطق، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق، بيروت، 1983 م، الطبعة الأولى.
11. التيفاشي، أحمد بن يوسف، أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، حققه محمد حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م.
12. ثعلب، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، بلا تاريخ، النشرة الثانية.
13. الجبالي، حمدي :

- أ. الخلاف النحوي الكوفي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، 1995م.
- ب. في مصطلح النحو الكوفي : تصنيفا واختلافا واستعمالا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، 1983م.
14. الجرجاني، الشريف علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، طهران، المطبعة الخيرية، مصر، 1306 هـ، الطبعة الأولى.
15. ابن جني، أبو الفتح عثمان:
- أ. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ، الطبعة الثانية.
- ب. اللمع في العربية، تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت، 1985 م، الطبعة الثانية.
16. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1984 م، الطبعة الثالثة.
17. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليبي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.
18. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي:
- أ. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية، القاهرة، 1997م.
- ب. البحر المحيط، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، بلا تاريخ وطبعة.
- ج. تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، تحقيق أحمد مطلوب، وزميلته، مطبعة العاني، بغداد، 1977 م، الطبعة الأولى.
- د. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988 م، الطبعة الثانية.
19. ابن خالويه، الحسين بن أحمد:
- أ. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره ج. برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.
- ب. ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1979 م، الطبعة الثانية.
20. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، 1985 م، الطبعة الأولى.
21. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله:
- أ. الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية، قدم له طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية ومؤسسة مختار، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.
- ب. نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار النصر للطباعة الإسلامية، مصر، بلا تاريخ وطبعة.
22. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973 م.
23. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:
- أ. الأشباه والنظائر، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، 1395هـ .
- ب. شرح شواهد المغني، تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ.
- ج. جمع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992 م.
24. ابن شقير، أبو بكر أحمد بن الحسن، المحلى "وجوه النصب"، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل إربد، 1987م، الطبعة الأولى.
25. الشلوبين، أبو علي عمرو بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، درسه وحققه تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، 1993 م، الطبعة الأولى.
26. الصبان، أبو عرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.
27. ابن عصفور، علي بن مؤمن:
- أ. شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد، 1400 هـ .
- 28- ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1980 م، الطبعة الأولى.
29. ابن عقيل، عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بركات، دار الفكر دمشق، 1980 . 1982م.
30. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:
- أ. التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد الجاوي، القاهرة، 1976م.
- ب. اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق، 1995 م، الطبعة الأولى.
31. ابن فارس، أبو الحسين، الصاحي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الباني الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.
32. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل الحلييات، تحقيق حسن هندواي، دار القلم، بيروت، 1987 م، الطبعة الأولى.
33. الفارقي، الحسن بن أسد، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980 م، الطبعة الثالثة.

34. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، 1980 م، الطبعة الثانية.
35. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق المخزومي والسامرائي، بغداد، 1986 م، الطبعة الثانية.
36. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، قابله على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهرسه عدنان درويش وزميله، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1992 م، الطبعة الثانية.
37. الكنغراوي، عبد القادر صدر الدين، الموفي في النحو الكافي، شرح محمد حمزة البيطار، مطبوعات مجمع العلمي بدمشق، بلا تاريخ وطبعة.
38. المرز، أبو العباس محمد بن يزيد:
- أ. الكامل في اللغة والأدب، تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، 1997 م، الطبعة الأولى.
- ب. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.
39. المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة وزميله، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، 1983 م، الطبعة الثانية.
40. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.
41. ابن الناظم، بدر الدين عبد الله بن محمد، شرح ألفية ابن مالك، انتشارات ناصر خسرو، طهران - إيران، بلا تاريخ وطبعة.
42. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت، 1988 م، الطبعة الثالثة.
43. ابن هشام، جمال الدين محمد بن يوسف:
- أ. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، 1980 م، الطبعة السادسة.
- ب. شرح شذور الذهب، دار الفكر، بلا تاريخ وطبعة.
- ج. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، 1972 م، الطبعة الثالثة.
44. ابن يعيش، موفق الدين يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة، بلا طبعة ولا تاريخ.
45. يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992 م، الطبعة الأولى.